

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

" مدى تأثير الأداء المالي للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية "

(دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية)

عمير رأفت "محمد دواد" زاهده

رسالة ماجستير

1443هـ - 2021م

" مدى تأثير الأداء المالي للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية "

(دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية)

إعداد:

عمير رأفت "محمد دواد" زاهده

بكالوريوس محاسبة _ جامعة بوليتكنك فلسطين

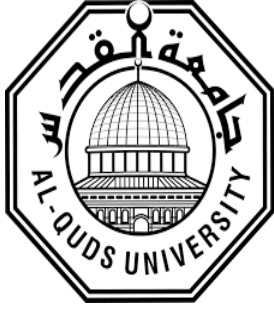
المشرف : د.اكرم رحال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب من

دائرة المحاسبة، عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس

القدس _ فلسطين

1443 هـ - 2021 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إجازة الرسالة

" مدى تأثير الأداء المالي للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية "

(دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية)

الاسم : عمير رأفت زاهده

الرقم الجامعي : 21820161

المشرف : د. اكرم رحال

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 21/08/2021 وأجيزت من لجنة المناقشة المكونة من التالية
أسمائهم وتواقيعهم :

1- د. اكرم رحال : رئيس لجنة المناقشة التوقيع :

2- د. زياد مناور : ممتحناً خارجياً التوقيع :

3- د. طارق الدرابيع : ممتحناً داخلياً التوقيع :

القدس _ فلسطين

1443 هـ - 2021 م

الإهداء

إلى السكينة التي منَّ الله بها علي لأوول إليها في كل الأوقات
صاحبه الاهتمام المتناهي و العين الساهرة و العطاء المتواصل بلا مقابل ولا إنقطاع

إلى التي بذلت جهد السنين من اجل أن أعتلي سلالم النجاح
والتي من أخص الله الجنة تحت قدميها وغمرتني بالحب والحنان

أمي الغالية

وإلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي العزيز رحمه الله

وإلى أخي و أخواتي الأعزاء الذين بهم اشد عضدي ومنهم مصدر قوتي فهم خير السند ونعم العون في

الحياة

عمير رأفت زاهده

إقرار

أقر أنا معدُّ هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع : 

الاسم الكامل : عمير رافت محمد داود زاهده

التاريخ : 21/08/2021

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر المؤشرات الاقتصادية في فلسطين على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المسجلة لدى سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة الزمنية من بداية عام 2015 وحتى نهاية عام 2019 ، حيث تم قياس أثر المتغير المستقل في الدراسة بالإعتماد على المؤشرات الاقتصادية التالية : (التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، الدين العام ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) على المتغير التابع والذي تم تحديده بالمؤشرات المالية التالية : (حجم الودائع ، صافي الربح ، التسهيلات الائتمانية ، والديون المتعثرة)، بإستخدام منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية مقطعية (PanelData) للبنوك المشمولة في الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال كل من صافي الربح وحجم الودائع والتسهيلات الائتمانية والديون المتعثرة في البنوك الفلسطينية، وأظهرت النتائج وجود قدرة عالية للمؤشرات الاقتصادية في تفسير التباين لكل من الديون المتعثرة والتسهيلات الائتمانية حيث كانت نسبة التفسير 59% للديون المتعثرة و 49.26% للتسهيلات الائتمانية، وأظهرت النتائج ايضاً، وجود قدرة متوسطة للمؤشرات الاقتصادية في تفسير التباين لكل من حجم الودائع وصافي الربح حيث كانت نسبة التفسير 37.68% لحجم الودائع و 29.42% لصافي الربح.

Research Subject: The extent to which the financial performance of banks is affected by economic indicators (applied study on Palestinian banks)

Researcher Name: Omier Rafat Mohammad Dawood Zahda

Supervisor Name: DR.Akram rahal

Abstract

This study aims to investigate the impact of economic indicators on the financial performance of Palestinian banks, registered with the Palestinian Monetary Authority, during the time period from the beginning of 2015 until the end of 2019 in Palestine. Where the impact of the independent variable in the study was measured based on the following economic indicators :(inflation, GDP, unemployment, public debt, and per capita GDP) on the dependent variable, which was determined by the following financial indicators: (deposits volume, net profit, Credit facilities, and bad debts). a quantitative analysis was used as a method that is based on referring to cross-sectional time series data (PanelData) for the banks included in the study. The study results showed that there is a statistically significant impact of the economic indicators on the financial performance of the banks that is measured by net profits, the volume of deposits, the credit facilities, and the bad debts in the Palestinian banks. The results showed a high ability of economic indicators to explain the variance for both bad debts and credit facilities, where the explanation rate was 59% for bad debts and 49.26% for credit facilities. The results also showed that there is a medium ability for economic indicators to explain the variance for both the volume of deposits and the net profit, where the explanation ratio was 37.68% for the volume of deposits and 29.42% for the net profit.

الشكر والتقدير

الشكر لله أولاً وأخيراً، أحمدته حمداً كثيراً على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي التقدير ومشرف رسالتي، الدكتور/ اكرم رجال الذي أمدني بغزير علمه، وجميل صبره، ولم يبخل علي بتوجيهاته السديدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي عموماً، وأخص منهم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة من قريب أو من بعيد.

والله ولي التوفيق،،،

عمير رأفت زاهدة

فهرس المحتويات

أ	إقرار
ب	الملخص باللغة العربية
ت	الملخص باللغة الإنجليزية
ث	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
ذ	فهرس الجداول
ر	فهرس الأشكال
الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها	
1	1.1 المقدمة
2	1.2 مشكلة الدراسة
3	1.3 مبررات الدراسة
4	1.4 أهداف الدراسة
4	1.5 فرضيات الدراسة
7	1.6 نموذج الدراسة
8	1.7 حدود الدراسة
8	1.8 منهجية الدراسة

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول : المؤشرات الاقتصادية

10	مقدمة	2.1.1
11	الناتج المحلي الاجمالي	2.1.2
13	التضخم	2.1.3
13	البطالة	2.1.4
15	الدين العام	2.1.5
16	التطورات الأخيرة على متغيرات الاقتصاد الفلسطيني	2.1.6

المبحث الثاني: البنوك

21	مقدمة	2.2.1
22	صافي الربح	2.2.2
23	الودائع البنكية	2.2.3
23	التسهيلات الائتمانية	2.2.4
24	الديون المتعثرة	2.2.5
25	التطورات على مؤشرات البنوك الفلسطينية	2.2.6

المبحث الثالث: الدراسات السابقة		
30	الدراسات العربية	2.3.1
34	الدراسات الأجنبية	2.3.2
37	ملخص الدراسات السابقة	2.3.3
39	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	2.3.4
الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للبحث		
40	تمهيد	3.1
40	منهجية الدراسة	3.2
40	طرق جمع البيانات	3.3
41	مجتمع وعينة الدراسة	3.4
42	متغيرات الدراسة وسلوكها	3.5
42	المتغيرات المستقلة وسلوكها	3.5.1
47	المتغيرات التابعة وسلوكها	3.5.2
55	فرضيات الدراسة	3.6
58	الأساليب الإحصائية	3.7
63	إختبار التوزيع الطبيعي وقيم المتطرفة	3.8

الفصل الرابع : تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة		
65	تمهيد	4.1
65	صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي	4.2
65	إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationarity test)	4.2.1
67	إختبار التداخل الخطي ((Multicollinearity))	4.2.2
68	إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)	4.2.3
69	إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)	4.2.4
70	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	4.3
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات		
78	نتائج الدراسة ومنقشتها مع الدراسات السابقة	5.1
80	الإستنتاجات	5.2
81	التوصيات	5.3
82	قائمة المراجع	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	محتوى الجدول	رقم الجدول
37	ملخص الدراسات السابقة	2.1
41	البنوك التي شملتها الدراسة	3.1
48	قيم مؤشر صافي الربح لعينة الدراسة	3.2
50	قيم متغير حجم الودائع لعينة الدراسة	3.3
52	قيم متغير التسهيلات الائتمانية لعينة الدراسة	3.4
54	قيم متغير الديون المتعثرة لعينة الدراسة	3.5
64	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة لمتغيرات الدراسة	3.6
66	نتائج إختبار Levin-Lin-Chu (LLC) لإستقرارية بيانات الدراسة	4.1
68	إختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة	4.2
68	إختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة	4.3
69	اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة	4.4
71	نتائج نموذج (REM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال صافي الربح	4.5
73	نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع	4.6

75	نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك	4.7
77	نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال الديون المتعثرة في البنوك	4.8

فهرس الأشكال التوضيحية

رقم الصفحة	محتوى الشكل	رقم الشكل
7	متغيرات الدراسة	1.1
17	الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة	2.1
18	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة	2.2
19	معدل البطالة المنقح حسب المنطقة	2.3
19	اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين	2.4
20	الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي	2.5
25	محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة	2.6
26	هيكل إيرادات البنوك الفلسطينية	2.7
27	الدخل الصافي للبنوك الفلسطينية	2.8
28	هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية	2.9
28	توزيع ودايع العملاء حسب القطاع والمنطقة	2.10

29	التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات	2.12
43	سلوك مؤشر التضخم في فلسطين خلال الفترة الدراسة	3.1
44	سلوك مؤشر الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الدراسة	3.2
45	سلوك مؤشر البطالة خلال الفترة الدراسة	3.3
46	سلوك مؤشر الدين العام خلال الفترة الدراسة	3.4
47	سلوك مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي	3.5
49	سلوك متوسط الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال مؤشر صافي الربح	3.6
51	سلوك الاداء المالي المقاس من خلال حجم الودائع	3.7
53	سلوك الاداء المالي المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية	3.8
55	سلوك الاداء المالي المقاس من خلال الديون المتعثرة	3.9

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

الاقتصاد هو من أهم القطاعات المؤثرة في الدولة ، وهو الأساس الذي من خلاله يتم تحديد مدى تطور وقوة وحداثة الدول وتصنيفها الى دول متقدمة ودول نامية ، وكلما كانت الدولة متقدمة اقتصادياً سوف يكون هناك حاجة الى نظام مالي متطور وحديث بما يتناسب مع المتطلبات الاقتصادية فيها . ومن أهم القطاعات المرتبط بشكل مباشر في القطاع الاقتصادي هو قطاع البنوك الذي يساهم من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في تقدم الدولة إقتصادياً ورفع من مكانتها وقوتها بين الدول ، وحتى تتمكن البنوك من القيام بدورها والعمل بكفاءة لابد من توفر بيئة اقتصادية مستقرة . لذلك من المهم البحث في مدى تأثير قطاع البنوك في مؤشرات الاقتصاد خصوصاً في فلسطين حيث لا تزال بيئة الاقتصاد والنظام المالي الفلسطيني بيئة غر مستقرة، نتيجة لتأثرها في العوامل والتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية.

يعد القطاع المالي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، حيث له دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، لكن هذا الأثر يتباين من دولة إلى أخرى بحسب التطور في القطاع المالي ومدى حدائه وارتباطه بمؤشرات الاقتصاد الحقيقي. لذلك فإن غالبية الدول النامية، ومن ضمنها فلسطين، تعتمد اعتماداً مباشراً على قطاع البنوك في تمويل التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة (عموص، 2017) .

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع الهدف الرئيسي للكثير من الدول حول العالم، وتختلف معدلات النمو من دولة إلى أخرى لاختلاف العوامل التي تؤدي إلى هذا النمو. ومن هذه العوامل، تراكم رأس المال، وتوفر الموارد الإنتاجية، ودرجة استقرار الاقتصاد الكلي، والتطوير المؤسسي، وفعالية النظام القانوني، إضافة إلى التجارة الخارجية وغيرها من العوامل التي كما

يبدو تتوسع مع التقدم الزمني. وفي هذا السياق، فإن تحديد اثر المؤشرات الاقتصادية سيساعد واضعي السياسة الاقتصادية على تفهم عملية النمو الاقتصادي والتأثير على نتائجها(عموص،2017).

فمن المهم دراسة تأثير مؤشرات الاقتصاد على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية ، هذا القطاع الذي تكتسب الدولة قوتها وقيمتها من خلاله ، وقطاع البنوك ايضا الذي يكتسب أهمية بالغة ويعود ذلك لأن فلسطين تعتبر من الدول النامية التي تعتمد اعتماداً مباشراً على البنوك في توفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لقياس مدى تأثير الأداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية . وسيتم تقسيم هذه الدراسة الى الفصول التالية : (الفصل الاول: خلفية الدراسة وأهميتها، الفصل الثاني: الأطار النظري والدراسات السابقة ،الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للبحث، الفصل الرابع : تحليل البيانات وعرض النتائج ،الفصل الخامس :النتائج والتوصيات) .

1.2 مشكلة الدراسة:

لقد مر الاقتصاد الفلسطيني بفترات تاريخية صعبة منذ عام 1967م حتى بداية التسعينات، فقد تم تجميد البنوك العاملة في فلسطين بشكل كامل وبكافة مؤسساته ومكوناته، ووقع قطاع البنوك الفلسطيني تحت سيطرة ونفوذ الاحتلال الإسرائيلي بشكل كلي، وقد بدأت البنوك الفلسطينية بالعمل بشكل منظم وشبه مستقر نسبياً، منذ عام 1996(التميمي،2007)، ومع ذلك فما زال الاقتصاد الفلسطيني يمر بكثير من الأزمات حتى الآن منها :

- ارتفاع معدلات البطالة وتدني الدخل وضعف المدخرات
- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي
- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة النمو الطبيعي للسكان بوتيرة أعلى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي

كل ذلك وغيره أثر سلباً على القطاعات الاقتصادية المختلفة و التي تكون البنوك من أهم ركائزها، وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن تلخيصها في التساؤلات التالية :

السؤال الرئيسي هو ما مدى تأثير الأداء المالي للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية ؟ ومن خلال السؤال الرئيسي يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو أثر الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية؟
2. ما هو أثر التضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية ؟
3. ما هو أثر البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية ؟
4. ما هو أثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية ؟

1.3 مبررات الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بما يلي:

- عرض مدى تأثير الاداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية مع قياس التغيرات التي طرأت عليهم ، ووضع النتائج الخاصة بذلك بين أيدي متخذي القرار النقدي لوضع الخطط التصويبية اللازمة .
- وتتبع أهمية هذه الدراسة أيضاً من خلال رفد المكتبة العلمية الاقتصادية بدراسة تحليلية عملت على تحويل البيانات الخاصة بمتغيرات الاقتصاد والبنوك الفلسطينية إلى نسب وقيم وأشكال ذات معاني محددة يمكن الإفادة منها على مستوى التخطيط الاقتصادي والأبحاث العلمية وتعتبر الدراسة إسهاماً مهماً في وضع آفاق تحليلية إضافية للاقتصاد و البنوك الفلسطينية.
- وتعتبر هذه الدراسة الأولى التي تدرس مدى تأثير الاداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية المحلية.
- وتساهم الدراسة في تعميق الفهم لجوانب الاداء المالي للبنوك ومدى تأثيرها بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة مما يساعد متخذي القرار لوضع الخطط المناسبة.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الأداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف العام لا بد من تحقيق أهداف أخرى مرتبطة بتحقيق الهدف العام وهذه الأهداف هي:

1. تتبع التغير الكمي واتجاه ذلك التغير في مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وقياس ذلك التغير من خلال المتغيرات التالية (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم، البطالة ، الدين العام ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) .

2. مقارنة التغيرات الحاصلة على متغيرات مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني من خلال المتغيرات السابقة، بالتغيرات الحاصلة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية وقياس هذا التغير من خلال المتغيرات التالية (صافي الربح ،حجم الودائع ، التسهيلات الائتمانية ، الديون المتعثرة) .

3. كما أنه من أهداف هذا البحث إضافة قيمة علمية من خلال النتائج و التوصيات التي سيتم الوصول لها واستخدمها في الدراسات اللاحقة .

1.5 : فرضيات الدراسة :

لدراسة مدى تأثير الأداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية ، شملت هذه الدراسة على 4 فرضيات رئيسية :

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، وتتص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تتص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تتص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي المقاس من خلال الديون المتعثرة في البنوك الفلسطينية

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تتص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

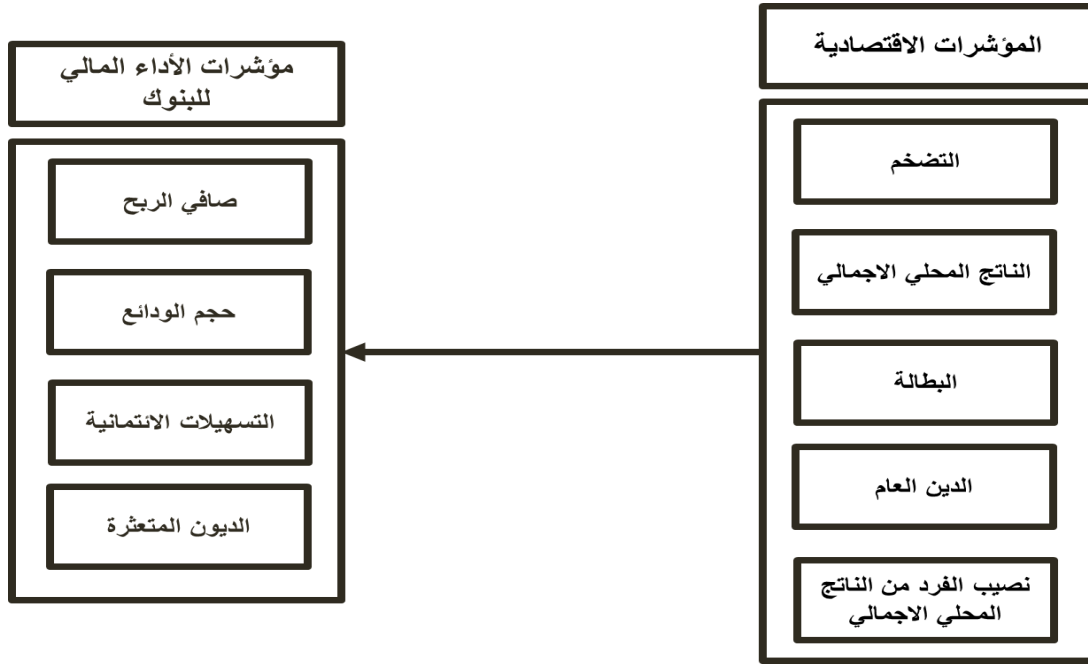
ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

1.6 نموذج الدراسة:

استنادا إلى ما سبق ، وبعد تشخيص مشكلة البحث، تم وضع أنموذج التالي لتحديد طبيعة العلاقة والتأثير بين المؤشرات الاقتصادية التي تمثل المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم، البطالة ،الدين العام ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) والأداء المالي للبنوك الذي يمثل المتغير التابع(صافي الربح ، حجم الودائع ، التسهيلات الائتمانية ، الديون المتعثرة)، كما هو مبين في الشكل رقم (1.1) :



الشكل رقم (1.1) : متغيرات الدراسة

1.7 حدود الدراسة:

الحدود المكانية :

البنوك الفلسطينية ، وهذا يعني أن الدراسة سوف تشمل البنوك الفلسطينية المنشأة و تعمل داخل حدود أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة)، فهذه البنوك هي محل الدراسة والتحليل.

الحدود الزمانية:

حدود الدراسة الزمانية ، تتضمن البيانات الخاصة بالبنوك الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة الممتدة من 2015/1/1 و حتى 2019/12/31.

1.8 منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها : يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وسوف تتكون عينة الدراسة من 6 بنوك من البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حيث سوف يتم اختيار جميع البنوك من مجتمع الدراسة ما عدا مصرف الصفا لعدم توفر البيانات المالية اللازمة لاتمام الدراسة.

أسلوب البحث العلمي : سوف يتم الاعتماد على منهجية متعددة الجوانب ، حيث سيتم إستخدام المنهج النظري بهدف تأصيل مشكلة البحث وجمع الدراسات السابقة ذات العلاقة كما سيتم إتباع المنهج الإحصائي لتحليل ما مدى تأثير المؤشرات الإقتصادية على الأداء المالي للبنوك و سوف يتم التحليل باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد(Multiple regression).

أسلوب جمع البيانات : سوف يتم الاعتماد في الجانب النظري على الكتب والبحوث المتوفرة في الدوريات وشبكة الانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما في الجانب التطبيقي سوف يتم الإستناد إلى التقارير المالية للبنوك و تقارير سلطة النقد و تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة من 2015 - 2019.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

2.1 المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية

2.1.1 مقدمة:

إن المؤشرات الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل (Barone,2021).

تحتوي معظم المؤشرات الاقتصادية على جدول زمني محدد للإصدار ، مما يسمح للمستثمرين بالاستعداد والتخطيط لرؤية معلومات معينة في أوقات معينة من الشهر والسنة ويمكن تقسيم المؤشرات الاقتصادية إلى الفئات التالية :

1. المؤشرات الرائدة

المؤشر الرائد هو أي متغير مهم يمكن قياسه أو ملاحظته ويتنبأ بتغيير أو حركة في سلسلة بيانات أخرى أو عملية أو اتجاه أو ظاهرة أخرى ذات أهمية قبل حدوثها. تُستخدم المؤشرات الاقتصادية الرائدة للتنبؤ بالتغيرات قبل أن يبدأ باقي الاقتصاد في التحرك في اتجاه معين ومساعدة مراقبي السوق وصناع السياسات على توقع التغيرات الكبيرة في الاقتصاد (Kenton,2021).

2. المؤشرات المتطابقة

هو مقياس يوضح الحالة المعاصرة للنشاط الاقتصادي داخل منطقة معينة. المؤشرات المتطابقة لا تعكس بالضرورة الظروف الحالية لأنها عادة ما تتطوي على جمع البيانات والتقارير التاريخية. ومع ذلك ، فهي مهمة لأنها تُظهر للاقتصاديين وصانعي السياسات الحالة الماضية الأخيرة للاقتصاد (Boyle,2020).

3. المؤشرات المتأخرة

هو عامل يمكن ملاحظته أو قياسه يتغير في وقت ما بعد المتغير الاقتصادي أو المالي أو التجاري الذي يرتبط بالتغيرات. المؤشرات المتأخرة تؤكد الاتجاهات والتغيرات في الاتجاهات. ويمكن أن تكون مفيدة لقياس اتجاه الاقتصاد العام ، كأدوات في العمليات التجارية والاستراتيجية ، أو كإشارات لشراء أو بيع الأصول في الأسواق المالية (Potters,2021) .

من خلال ما سبق نتبين أهمية ودور المؤشرات الاقتصادية في الممارسة العملية ، وتأثيرها على الأحداث الاقتصادية ، بناءً على ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة وأنواعها والتغيرات الحاصلة عليها محلياً .

2.1.2 الناتج المحلي الإجمالي: هو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد معين في فترة زمنية محددة. ويعتبر كمقياس واسع للإنتاج المحلي الإجمالي ، فإنه يعمل كبطاقة أداء شاملة للصحة الاقتصادية لبلد معين ويشمل حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلاد جميع الاستهلاك الخاص والعام ، والنفقات الحكومية ، والاستثمارات ، والإضافات إلى المخزونات الخاصة ، وتكاليف البناء المدفوعة ، والميزان التجاري الخارجي. (تضاف الصادرات إلى القيمة ويتم طرح الواردات) ومن بين جميع المكونات التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، فإن الميزان التجاري الخارجي له أهمية خاصة. يميل الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما إلى الزيادة عندما تتجاوز القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يبيعها المنتجون المحليون إلى البلدان الأجنبية القيمة الإجمالية للسلع والخدمات الأجنبية التي يشتريها المستهلكون المحليون. عندما يحدث هذا الموقف ، يقال أن الدولة لديها فائض تجاري. إذا حدث الوضع المعاكس (إذا كان المبلغ الذي ينفقه المستهلكون المحليون على المنتجات الأجنبية أكبر من المجموع الإجمالي لما يستطيع المنتجون المحليون بيعه للمستهلكين الأجانب) يطلق عليه عجز تجاري. في هذه الحالة ، يميل الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما إلى الانخفاض (Fernando,2021).

ويمكن تصنيف الناتج المحلي الاجمالي إلى عدة تصنيفات منها :

1. **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي** : هو تقييم للإنتاج الاقتصادي في اقتصاد يتضمن الأسعار الحالية. بمعنى آخر ، لا يستبعد التضخم أو وتيرة ارتفاع الأسعار ، مما قد يؤدي إلى تضخيم رقم النمو. يتم تقييم جميع السلع والخدمات المحسوبة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالأسعار التي تباع بها تلك السلع والخدمات بالفعل في تلك السنة. يتم تقييم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إما بالعملة المحلية أو بالدولار الأمريكي بأسعار صرف العملات في سوق العملات لمقارنة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان من الناحية المالية البحتة (Brock,2020).

2. **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** : هو مقياس معدل حسب التضخم يعكس كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما في سنة معينة ، مع ثبات الأسعار من سنة إلى أخرى لفصل تأثير التضخم أو الانكماش عن الاتجاه في الإنتاج بمرور الوقت. نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على القيمة النقدية للسلع والخدمات ، فإنه يخضع للتضخم. يميل ارتفاع الأسعار إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، ولكن هذا لا يعكس بالضرورة أي تغيير في كمية أو جودة السلع والخدمات المنتجة. وبالتالي ، من خلال النظر فقط إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد ، قد يكون من الصعب معرفة ما إذا كان الرقم قد ارتفع بسبب التوسع الحقيقي في الإنتاج أو ببساطة بسبب ارتفاع الأسعار (Ganti,2021).

ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال ثلاث طرق مختلفة وهي (Fernando,2021):

1. **طريقة الإنتاج**: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.
2. **طريقة الإنفاق**: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).
3. **طريقة الدخل**: ويكون بجمع كل المداخل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

2.1.3 التضخم: هو انخفاض القوة الشرائية لعملة معينة بمرور الوقت. يمكن أن ينعكس التقدير الكمي للمعدل الذي يحدث به إنخفاض القوة الشرائية في زيادة متوسط مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات المختارة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة. إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، الذي يتم التعبير عنه غالبًا كنسبة مئوية ، يعني أن وحدة العملة تشتري فعليًا أقل مما كانت عليه في الفترات السابقة(Fernando,2021).

ويُقسم التضخم إلى مجموعة من الأنواع، والتي تؤثر في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهي:

1. **تضخم طلب:** التضخم الناتج عن الطلب هو الضغط التصاعدي على الأسعار الذي يتبع نقصًا في العرض ، وهو شرط يصفه الاقتصاديون بأنه "الكثير من الدولارات التي تطارد سلعة قليلة جدًا" (Chen,2021).

2. **تضخم تكلفة:** يحدث عندما ترتفع الأسعار الإجمالية (التضخم) بسبب الزيادات في تكلفة الأجور والمواد الخام. يمكن أن تؤدي تكاليف الإنتاج المرتفعة إلى انخفاض العرض الكلي (مقدار إجمالي الإنتاج) في الاقتصاد. نظرًا لأن الطلب على السلع لم يتغير ، فإن الزيادات في الأسعار من الإنتاج تنتقل إلى المستهلكين مما يؤدي إلى تضخم يدفع التكلفة (Kenton,2020) .

3. **التضخم الداخلي:** يرتبط التضخم الداخلي بالتوقعات التكميلية ، وهي الفكرة القائلة بأن الناس يتوقعون استمرار معدلات التضخم الحالية في المستقبل. مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، يتوقع العمال وغيرهم أنهم سيستمرون في الارتفاع في المستقبل بمعدل مماثل ويطلبون بمزيد من التكاليف أو الأجور للحفاظ على مستوى معيشتهم. تؤدي أجورهم المتزايدة إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات ، وتستمر هذه الدوامة اللولبية لسعر الأجور حيث يدفع أحد العوامل الآخر والعكس صحيح (Fernando,2021).

2.1.4 البطالة: تحدث البطالة عندما لا يتمكن الشخص الذي يبحث بنشاط عن عمل من العثور على عمل. غالبًا ما تستخدم البطالة كمقياس لصحة الاقتصاد. المقياس الأكثر شيوعًا للبطالة هو معدل البطالة ، وهو عدد العاطلين عن العمل مقسومًا على عدد الأشخاص في القوى العاملة (Hayes,2021) . وتعرف أيضاً بجميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد

في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى العاملة ، 2011).

وتُقسم البطالة إلى أربعة أنواع ، وهي:

1. **البطالة الهيكلية:** تأتي البطالة الهيكلية من خلال التغيير التكنولوجي في هيكل الاقتصاد الذي تعمل فيه أسواق العمل. التغييرات التكنولوجية - مثل استبدال وسائل النقل التي تجرها الخيول بالسيارات أو أتمتة التصنيع - تؤدي إلى بطالة بين العمال الذين تم إزالتهم من وظائف لم تعد هناك حاجة إليها. قد تكون إعادة تدريب هؤلاء العمال صعبة ومكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً ، وغالبًا ما ينتهي الأمر بالعمال النازحين إما عاطلين عن العمل لفترات طويلة أو ترك القوى العاملة بالكامل (Kenton,2020).
2. **البطالة الاحتكاكية:** تحدث البطالة الاحتكاكية نتيجة لتغيير الأشخاص طواعية لوظائفهم داخل الاقتصاد. بعد أن يترك الشخص الشركة ، فإنه من الطبيعي أن يستغرق وقتًا للعثور على وظيفة أخرى. وبالمثل ، فإن الخريجين الذين يدخلون القوى العاملة للتو يضيفون إلى البطالة الاحتكاكية. عادة ، هذا النوع من البطالة قصير الأجل. كما أنها الأقل إشكالية من وجهة النظر الاقتصادية. البطالة الاحتكاكية هي نتيجة طبيعية لحقيقة أن عمليات السوق تستغرق وقتًا وقد تكون المعلومات مكلفة. البحث عن وظيفة جديدة ، وتوظيف عمال جدد ، ومطابقة العمال المناسبين للوظائف المناسبة كلها تستغرق وقتًا وجهدًا (Kagan,2020).
3. **البطالة الدورية:** هو التباين في عدد العمال العاطلين عن العمل خلال فترات الانتعاش الاقتصادي والانكماش ، مثل تلك المتعلقة بالتغيرات في أسعار النفط. ترتفع معدلات البطالة خلال فترات الركود وتنخفض خلال فترات النمو الاقتصادي ، ويعد منع وتخفيف البطالة الدورية أثناء فترات الركود أحد الأسباب الرئيسية لدراسة الاقتصاد والغرض من أدوات السياسة المختلفة التي تستخدمها الحكومات على الجانب السلبي لدورات الأعمال لتحفيزها (Potters,2021).
4. **البطالة المؤسسية :** هي البطالة التي تنتج عن عوامل وحواجز مؤسسية طويلة الأجل أو دائمة في الاقتصاد. السياسات الحكومية ، مثل الحد الأدنى المرتفع للأجور ، وبرامج المزايا الاجتماعية السخية

، وقوانين الترخيص المهني المقيدة ؛ ظواهر سوق العمل ، مثل أجور الكفاءة والتوظيف التمييزي ؛ ومؤسسات سوق العمل ، مثل المعدلات المرتفعة للنقابات ، يمكن أن تسهم جميعها في البطالة المؤسسية(Hayes,2021).

2.1.5 الدين العام : المقدار المالي الذي تكون الدولة مدينةً به لغيرها من أطراف خارج البلاد او داخلها سواءً كانوا أفراداً أو شركات أو حتى مديونة لحكومات أخرى، ويمكن أن يستخدم مصطلح آخر يوازي مصطلح الدين العام ألا وهو الدَّين السيادي نسبة للدولة أي ما يمكن تسميته بالدين الوطني الذي تنتهج بعض الدول في تجزأته على مستوى ديون تَخَص الولايات والمقاطعات وحتى البلديات، لكن وبغض النظر عن التقسيم أو حتى التسمية فإن الدين العام يبقى بمثابة المرآة التي تبرز مقدار العجز في الميزانية السنوية للدولة ومقدار ما أنفقته الدولة خلال العام والذي يفوق مقدراتها وعائداتها من الضرائب (Amadeo,2018).

ويقسم الدين العام حسب الجهة التي ستستحوذ عليه إلى عدة أنواع منها :

1. الدَّين العام الداخلي الذي يستثمر فيه المستثمرون المحليون.
 2. الدَّين العام الخارجي: تكون فيه المعاملات قائمة على الأفراد والمؤسسات أو الدول الأجنبية.
- (Boyle,2020).

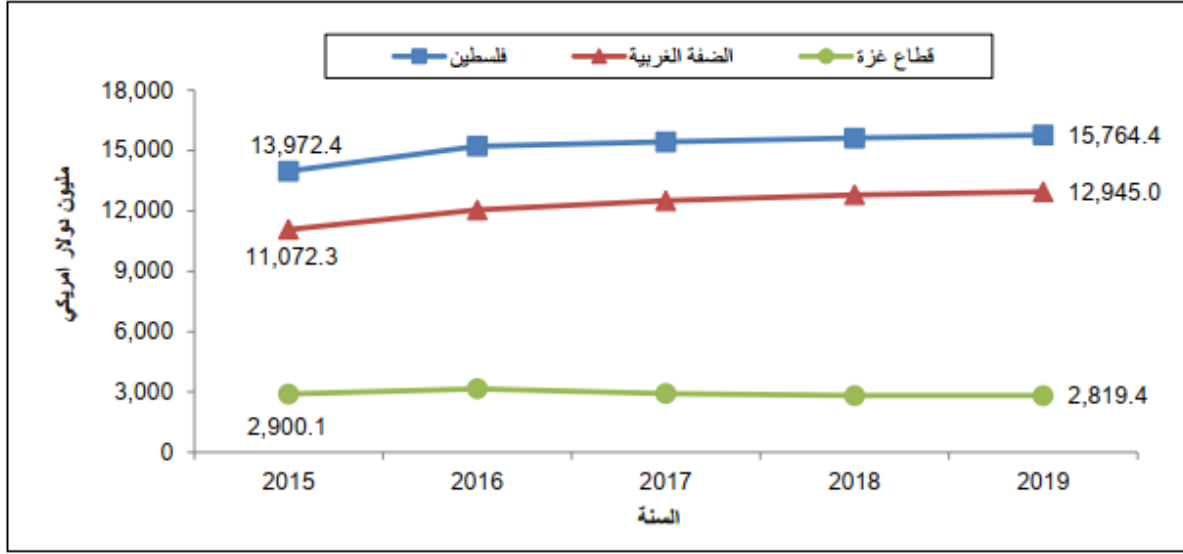
ويمكن تقسيم الدين العام حسب المدة الزمنية إلى عدة أنواع منها:

- الإصدارات قصيرة الأجل: هي أدوات الخزينة ولها آجال استحقاق أقل من عام واحد.
- السندات التي تصدر على المدى المتوسط: هي الأكثر شيوعاً لتمويل الأنشطة الرئيسية للجهات المصدرة للسندات.
- الدَّين العام طويل الأجل: يتم إصداره في مجالات الاستثمارات الكبيرة التي سيتم القيام بها أو في الحالات الاستثنائية، وهو دين طويل الأجل يمكن أن يختلف عبر فترات زمنية (Boyle,2020).

2.1.6 التطورات الأخيرة على متغيرات الاقتصاد الفلسطيني

1. الناتج المحلي الإجمالي

أشارت بيانات جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2019 ليصل إلى 0.9% وذلك مقارنةً مع العام 2018 الذي بلغت نسبة النمو فيه 1.2%، ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال العام 2019، والتي شهدت إقطاع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من العائدات الضريبية من المقاصة بسبب قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رواتب لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، والذي أدى إلى رفض الحكومة الفلسطينية لإستلام العائدات منقوصة وبالتالي لاحتجازه لأموال المقاصة لأكثر من 6 أشهر متتالية، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بجمع تلك العائدات نيابةً عن الحكومة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى حدوث مشاكل في السيولة النقدية وتراكم في المتأخرات الحكومية لموظفي القطاع العام وموردين من القطاع الخاص، والتأثير السلبي على الإنفاق الإستثماري الحكومي، والتراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً مع إنقطاع المساعدات الأمريكية سواء للحكومة أو للمؤسسات والمنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)؛ أدى ذلك لأن يتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.6% عن العام 2018، وذلك نتيجة النمو الطبيعي للسكان بوتيرة أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)

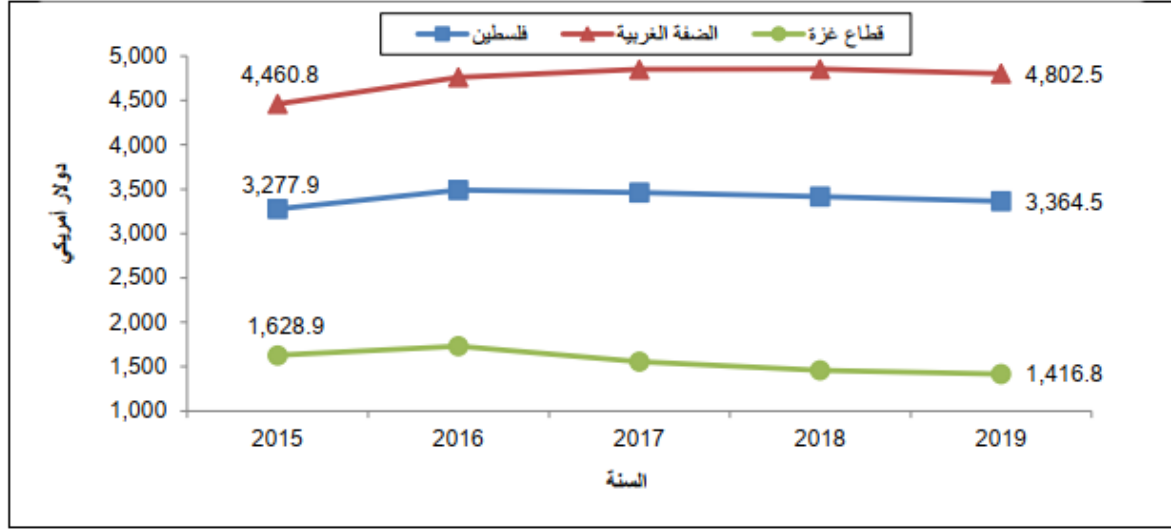


المصدر : جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020

الشكل رقم (2.1) : الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، (2015-2019) بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إنخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2019 مقارنة مع العام 2018، ليصل إلى 3,364.5 دولار أمريكي، فقد إنخفض في الضفة الغربية بنسبة 1.1% ليصل إلى 4,802.5 دولار أمريكي، بينما إنخفض في قطاع غزة بنسبة 2.8% ليبلغ 1,416.8 دولار أمريكي عام 2019 حسب ما هو موضح في الشكل رقم (2.2). مما أدى الى نقصان الفجوة بينهما. أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة يمثل 29.5% فقط من نصيب الفرد في الضفة الغربية عام 2019، وهي أقل بكثير من النسبة التي كانت عام 1994 والتي بلغت حينها 96.5%. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)

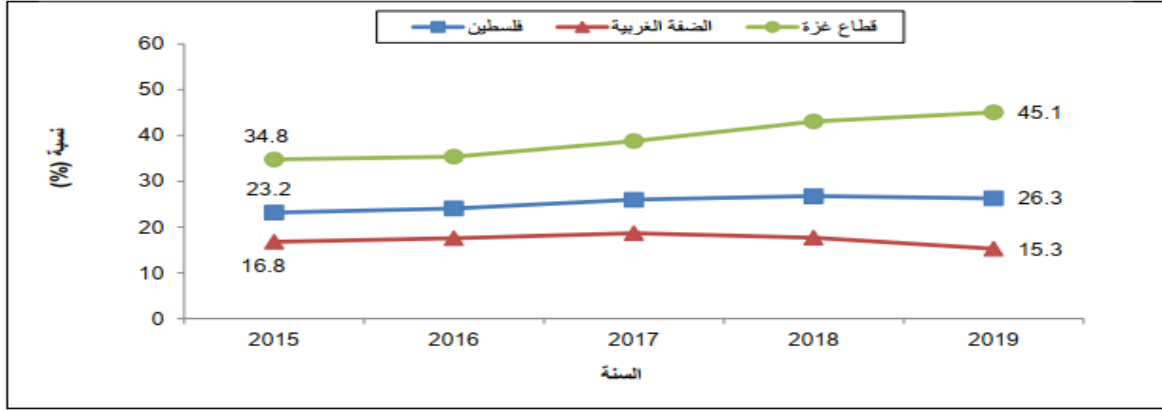


المصدر : جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020

الشكل رقم (2.2) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، (2015 - 2019)
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015

3. معدل البطالة المنقح

في قطاع غزة ارتفع حجم القوى العاملة بنسبة 6.6% مقارنة مع عام 2018، وارتفع عدد العاملين بنسبة 2.8%، وبما أن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل أكبر من الزيادة في حجم القوى العاملة أدى ذلك لإرتفاع معدل البطالة المنقح إلى 45.1% خلال عام 2019 مقارن مع 43.1% خلال عام 2018 حسب ما هو ظاهر في الشكل رقم (2.3). أما في الضفة الغربية فقد أدى انخفاض عدد العاطلين عن العمل وزيادة حجم القوى العاملة إلى انخفاض معدل البطالة المنقح إلى 15.3% خلال عام 2019 مقارنة مع 17.7% عام 2018 (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020).

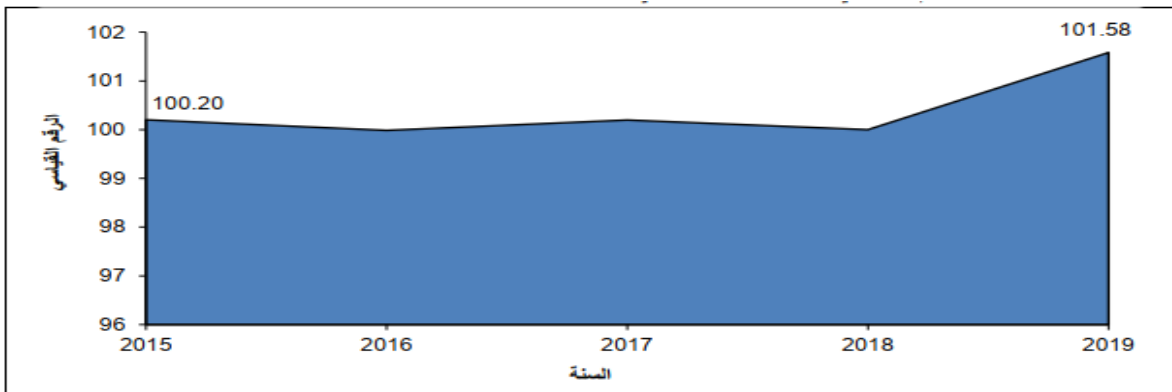


المصدر: جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020

الشكل رقم (2.3) : معدل البطالة المنقح حسب المنطقة، (2015 - 2019)

4. التضخم

سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2019 ارتفاعاً نسبته 1.58% مقارنة مع العام 2018 ليصل إلى 101.58 حسب ما هو موضح في الشكل رقم (2.4). ومن أهم المجموعات التي ساهمت في ارتفاع المؤشر لهذا العام مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.33%، يليها مجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.64%، ومجموعة الترفيه، الرياضة، الثقافة، الحدايق والحيوانات الأليفة بنسبة 12.33%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.36%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)

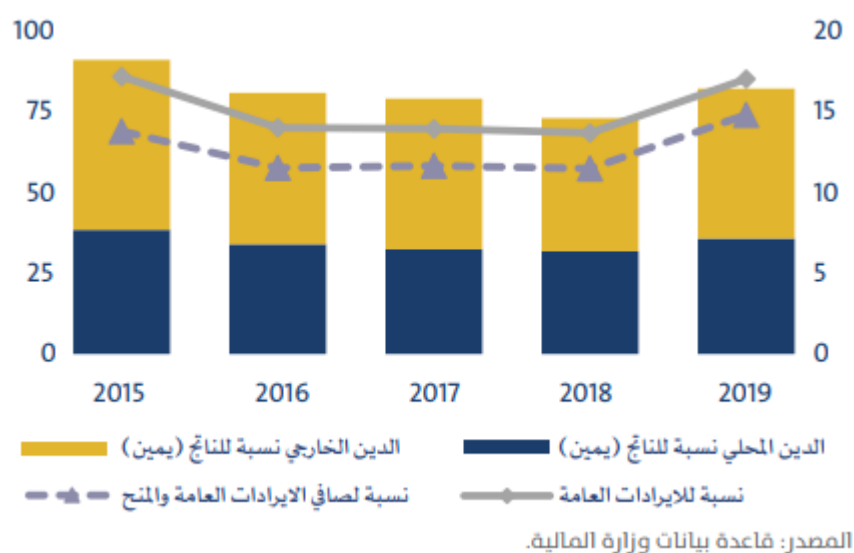


المصدر: جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020

الشكل رقم (2.4) : اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين، (2019 - 2015)، سنة الأساس: 2018

5. الدين العام

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية ارتفاع الدين العام الحكومي نهاية العام 2019 بنحو 18% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ 2.8 مليار دولار (نحو 9.7 مليار شيكل) ، وجاء هذا الارتفاع على خلفية أزمة إيرادات المقاصة، مما دفع الحكومة للاقتراض من أجل الوفاء بالإلتزامات المترتبة عليها. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو، 56.4 % ودين خارجي بنحو 43.6 % (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).



الشكل رقم (2.5) : الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والنتاج المحلي ، (2019-2015)

2.2 المبحث الثاني: البنوك

2.2.1 مقدمة

البنك هو مؤسسة مالية مرخصة لتلقي الودائع ومنح القروض. وتقدم البنوك أيضًا خدمات مالية مثل إدارة الثروات وصرف العملات. هناك عدة أنواع مختلفة من البنوك منها بنوك التجزئة والبنوك التجارية أو الشركات والبنوك الاستثمارية ، ويُعرّف البنك بأنه منظمة توفر للأشخاص والمؤسسات إمكانية استثمار المال فيها، أو إقراضه، أو التحويل بين العملات، ومن التعريفات الأخرى للبنك أنه منشأة مالية تحمل رخصة قانونية تسمح لها بتقديم القروض المالية، واستلام الودائع، وتوفير خدمات الأموال، مثل صرف العملات، وإدارة الثروات، وتقديم صناديق الودائع المالية الآمنة (Barone,2020).

وإنّ التطور الذي شهدته البنوك ساهم في ظهور العديد من الأنواع الخاصة بها، وتخصص كل نوع منها بمجال معين من الأعمال المصرفية، كما تميّز كل نوع من أنواع البنوك بالعديد من الخصائص، ويمكن تلخيص أنواع البنوك وفقاً للآتي:

1. **البنوك المركزية:** البنوك المركزية ليست قائمة على السوق ولا تتعامل مباشرة مع عامة الناس. بدلاً من ذلك ، فهم مسؤولون في المقام الأول عن استقرار العملة ، والسيطرة على التضخم والسياسة النقدية ، والإشراف على المعروض النقدي لبلد ما. كما أنها تنظم متطلبات رأس المال والاحتياطي للبنوك الأعضاء (Segal,2020).

2. **بنوك التجزئة:** تقدم هذه البنوك خدمات لعامة الناس وتسمى أيضًا المؤسسات المصرفية الشخصية أو العامة ، وتقدم بنوك التجزئة خدمات مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير ، وخدمات القروض والرهن العقاري ، وتمويل السيارات ، والقروض قصيرة الأجل مثل حماية السحب على المكشوف. وتقدم العديد من بنوك التجزئة الكبرى أيضًا خدمات بطاقات الائتمان لعملائها ، وقد تزود عملائها أيضًا بعملات أجنبية. غالبًا ما تلبى بنوك التجزئة الأكبر حجمًا احتياجات الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية ، مما يمنحهم خدمات متخصصة مثل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات (Majaski,2021).

3. **البنوك التجارية:** تقدم البنوك التجارية خدمات متخصصة لعملائها التجاريين من أصحاب الأعمال الصغيرة إلى الشركات الكبيرة. إلى جانب الخدمات المصرفية للأعمال اليومية ، توفر هذه البنوك أيضًا لعملائها أشياء أخرى مثل خدمات الائتمان وإدارة النقد والخدمات العقارية التجارية العمل والتمويل التجاري(Kagan,2021).

4. **بنوك الاستثمار:** تركز البنوك الاستثمارية على تزويد العملاء من الشركات بالخدمات المعقدة والمعاملات المالية مثل الاكتتاب والمساعدة في نشاط الدمج والاستحواذ. على هذا النحو ، فهم معروفون في المقام الأول بالوسطاء الماليين في معظم هذه المعاملات. يتنوع العملاء عادة من الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية الأخرى وصناديق التقاعد والحكومات وصناديق التحوط . (Hargrave,2020)

من خلال ما سبق نبيّن أهمية ودور البنوك ، وإرتباطها بالأحداث الاقتصادية ، بناءً على ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات البنوك التي تناولتها الدراسة والتغيرات الحاصلة عليها محلياً .

2.2.2 صافي الربح: يتم حساب صافي الأرباح من خلال المبيعات مطروحاً منها تكلفة البضائع المباعة ، والبيع ، والمصروفات العامة والإدارية ، ومصروفات التشغيل ، والاستهلاك ، والفوائد ، والضرائب ، والنفقات الأخرى. إنه رقم مفيد للمستثمرين لتقييم مقدار الإيرادات التي تتجاوز نفقات المنظمة. يظهر هذا الرقم في بيان دخل الشركة وهو أيضًا مؤشر على ربحية الشركة(Kenton,2021). أما بنسبة الى صافي ربح البنك فيكون ناتج أعمال البنك خلال السنة الناتجة من العمولات والفوائد التي يتقاضها البنك لتقديم خدماته مطروحاً منها مصروفات البنك خلال السنة و يمكن تعريف الربح بأنه مقدار الكسب التجاري، ويساوي كمية الإيرادات أو الدخل أو المبيعات مطروحاً منها مقدار النفقات، والتكاليف، وبالتالي فإنّ الربح يتحقق عندما يكون مقدار الإيرادات أكبر من مقدار النفقات، أما إذا كان مقدار النفقات أكبر من مقدار الدخل أو المبيعات فإن هذا لا يسمى ربحاً، وإنما خسارة. (Hayes,2021)

2.2.3 الودائع البنكية: هي أموال مودعة في البنوك لحفظها، يتم إجراء هذه الإيداعات في حسابات الودائع مثل حسابات التوفير والحسابات الجارية وحسابات سوق المال. يحق لصاحب الحساب سحب الأموال المودعة ، على النحو المنصوص عليه في الشروط والأحكام التي تحكم اتفاقية الحساب (Kagan,2020).

ويمكن تقسيم الودائع البنكية الى عدة أنواع وأهمها :

1. الودائع تحت الطلب : يكون هذا النوع من الودائع مرتبط في الحسابات الجارية حيث يقوم المستهلكون بإيداع الأموال ويمكن سحب الأموال المودعة حسب رغبة صاحب الحساب عند الطلب. غالبًا ما تسمح هذه الحسابات لصاحب الحساب بسحب الأموال باستخدام البطاقات المصرفية أو الشيكات أو قسائم السحب بدون شروط . في بعض الحالات ، تفرض البنوك رسومًا شهرية على الحسابات الجارية ، لكنها قد تتنازل عن الرسوم إذا كان صاحب الحساب يفي بمتطلبات أخرى مثل إعداد الإيداع المباشر أو إجراء عدد معين من التحويلات الشهرية إلى حساب التوفير (Chen,2021) .

2. الودائع لأجل: يكون هذا النوع من الودائع مرتبط في حسابات التوفير حيث تقدم حسابات التوفير لأصحاب الحسابات فائدة على ودائعهم. ومع ذلك ، في بعض الحالات ، قد يتحمل أصحاب الحسابات رسومًا شهرية إذا لم يحتفظوا برصيد محدد أو عدد معين من الودائع. على الرغم من أن حسابات التوفير لا ترتبط بالشيكات الورقية أو البطاقات مثل الحسابات الجارية ، إلا أنه من السهل نسبيًا على أصحاب الحسابات الوصول إلى أموالهم ، وعلى النقيض من ذلك ، يقدم حساب سوق المال معدلات فائدة أعلى قليلاً من حساب التوفير ، لكن أصحاب الحسابات يواجهون قيودًا أكثر على عدد الشيكات أو التحويلات التي يمكنهم إجراؤها من حسابات سوق المال (Kagan,2020).

2.2.4 التسهيلات الائتمانية: هي نوع من القروض المقدمة في سياق تمويل الأعمال أو الشركات، يسمح لهذه الشركات بسحب الأموال على مدى فترة زمنية طويلة بدلاً من إعادة تقديم طلب للحصول على

قرض في كل مرة يحتاج فيها إلى المال. في الواقع ، يتيح التسهيل الائتماني للشركة الحصول على قرض شامل لتوليد رأس المال على مدى فترة زمنية طويلة ، و يتم استخدام التسهيلات الائتمانية على نطاق واسع في جميع أنحاء السوق المالية كطريقة لتوفير التمويل لأغراض مختلفة(Chen,2020).

وتأتي التسهيلات الائتمانية في أشكال متنوعة. وأكثرها شيوعًا ما يلي:

1. التسهيلات الائتمانية للأفراد: هي طريقة تمويل يمكن أن توفر رأس المال لأغراض مختلفة. وهي محافظ مهيكلة بأنواع مختلفة من الديون التي يمكن أن يستخدمها تجار التجزئة والشركات العقارية لتلبية احتياجات العمل أو إقراض العملاء(Kagan,2020).

2. تسهيلات القروض المتجددة: هي شكل من أشكال الائتمان تصدره مؤسسة مالية توفر للمقترض القدرة على السحب والسداد والسحب مرة أخرى. يعتبر القرض المتجدد أداة تمويل مرنة بسبب تسهيلات السداد وإعادة الاقتراض. لا يعتبر قرضًا لأجل لأنه خلال فترة زمنية محددة ، تسمح التسهيلات للمقترض بسداد القرض أو أخذه مرة أخرى. في المقابل ، يوفر القرض لأجل للمقترض أموالاً متبوعة بجدول سداد ثابت(Kagan,2021).

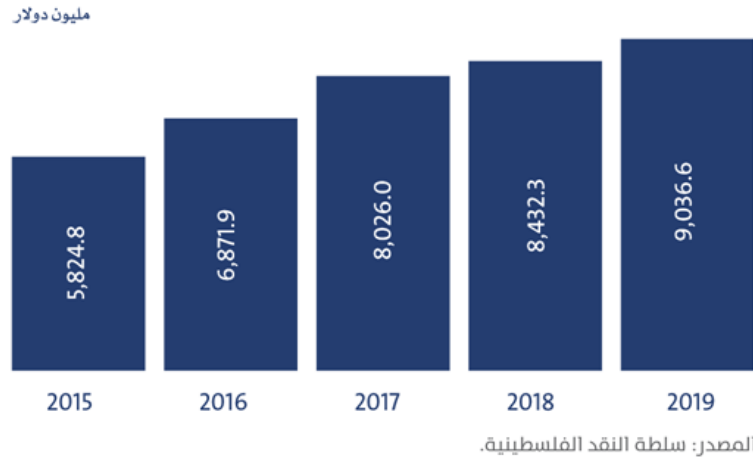
3. التسهيلات الائتمانية للشركات : هو تسهيل ائتماني يتم بموجبه تحديد الشروط والأحكام بوضوح من قبل المؤسسة المقرضة ويتم فرضها على الشركة المقترضة. التسهيل الملزم به هو مصدر ائتمان يلتزم بتقديم قرض لشركة. في هذا النوع من التسهيلات يجب على الشركة المقترضة تلبية المتطلبات المحددة التي حددتها المؤسسة المقرضة من أجل استلام الأموال المذكورة(Kagan,2021).

2.2.5 الديون المتعثرة: هي مصروفات تتكبدتها البنوك بمجرد أن يُقدر أن سداد الائتمان الممنوح سابقاً للعميل غير قابل للتحصيل. الديون المعدومة هي حالة طارئة يجب أن تحسبها جميع البنوك التي تقدم الائتمان للعملاء ، حيث يوجد دائماً خطر عدم استلام الدفعات. أو هو الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه إلى الاعتقاد بأن إمكانية تحصيله قد أصبحت محل شك، وإنه من الصعب بمكان تحديد نسبة أو قيمة ما يمكن إهلاكه منه أو موعد ذلك (Tuovila,2021).

2.2.6 التطورات على مؤشرات البنوك الفلسطينية

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة

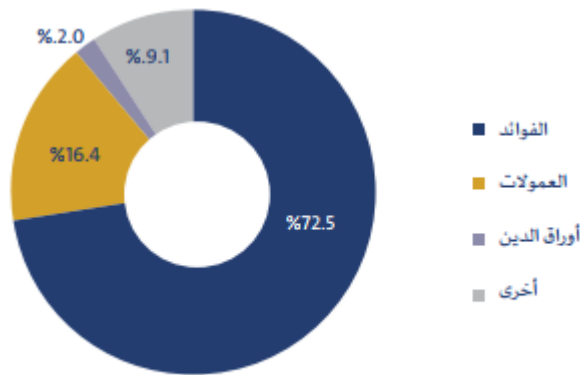
يتركز العمل التقليدي للمصارف في الوساطة المالية بين وحدات الفائض في الاقتصاد ووحدات العجز، وذلك من خلال تجميع وحشد المدخرات ومن ثم إتاحتها (إقراضها) إلى مختلف فئات وشرائح المجتمع وأنشطته ومؤسساته. وفي الحالة الفلسطينية، ونظراً لخصوصية الوضع، فإن قناة الائتمان تكاد تكون القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها التأثير على مجريات ومتغيرات الاقتصاد الكلي وإحداث التغير المرغوب والمطلوب في شتى الميادين والمجالات، وبما يسهم في تفعيل دور البنوك في الاقتصاد من جهة، وإعادة الاقتصاد إلى مسار التعافي والنمو من جهة ثانية. وتزداد فعالية هذه القناة مع تزايد انفتاح البنوك تجاه الاقتصاد المحلي وتوفر مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاعات الإنتاجية والتموية. ومما لا شك فيه أن السياسات والاجراءات الائتمانية ومنهجية توزيع الاموال تلعب دوراً محورياً في التأثير على مجريات الاقتصاد الكلي، ودفعه باتجاه تحفيز النمو، والتخفيف من بعض الظواهر، الاقتصادية والاجتماعية، غير المرغوبة كالبطالة والفقر وغيرها . وفي هذا السياق استحوذت المحفظة الائتمانية خلال العام 2019 على 4.5% من إجمالي موجودات البنوك الفلسطينية، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2.7%، مقارنة مع 1.5% في نهاية العام 2018، لتصل إلى 9,036.6 مليون دولار. (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ، 2020)



الشكل رقم (2.6) : محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، (2019 – 2015)

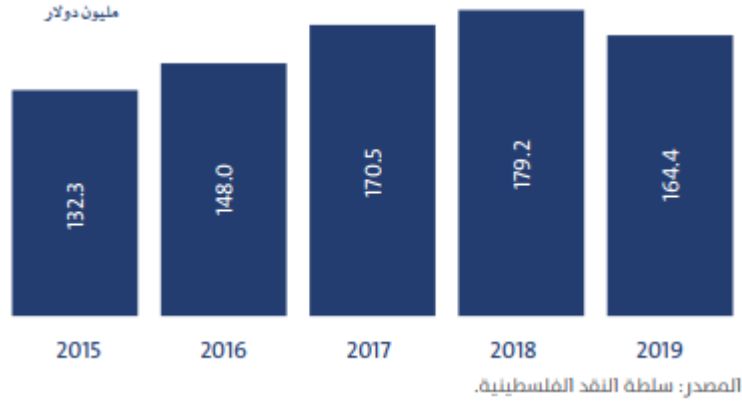
2. صافي الربح

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للبنوك في نهاية العام 2019 إلى أن البنوك قد حققت إيراداتاً صافياً من كافة العمليات بقيمة 726 مليون دولار، بزيادة نسبتها 3.8% عما كانت عليه في العام 2018، مقابل نفقات (بخلاف الفوائد) بلغت قيمتها 510.4 مليون دولار، بزيادة نسبتها 11.9% خلال نفس الفترة . لتعكس محصلة نتائج أعمال البنوك بتحقيق دخل صافي بعد الضرائب بقيمة 164.4 مليون دولار، بتراجع نسبته 8.3% عما كان عليه في نهاية العام 2018 . ومن خلال تحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الإيراد المتحقق يتبين أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 526.5 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 3.8% مقارنة مع نهاية عام 2018، ومشكلاً ما نسبته 72.5% من صافي الإيراد المتحقق، وهي نفس النسبة المتحققة في العام 2018. في حين بلغ باقي الإيراد المتحقق من صافي الدخل من غير الفوائد حوالي 199.4 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 3.9%، ومشكلاً ما نسبته 27.5% من صافي الإيراد المتحقق (نفس النسبة المتحققة في العام 2018). (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ، 2020)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

الشكل رقم (2.7) : هيكل إيرادات البنوك الفلسطينية ، (2019)



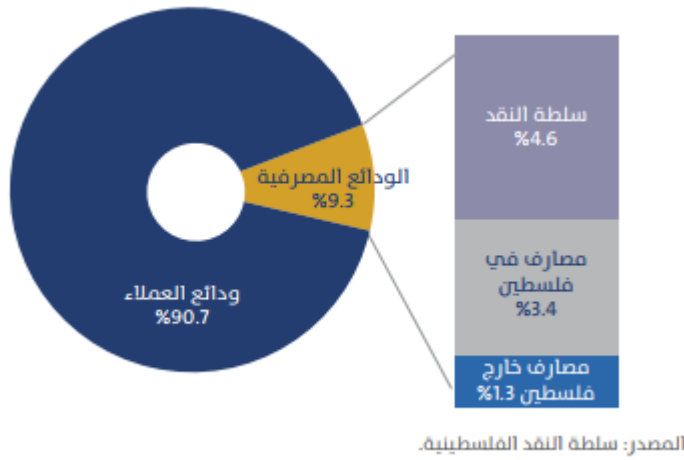
الشكل رقم (2.8) : الدخل الصافي للبنوك الفلسطينية ، (2015 – 2019)

3. الودائع

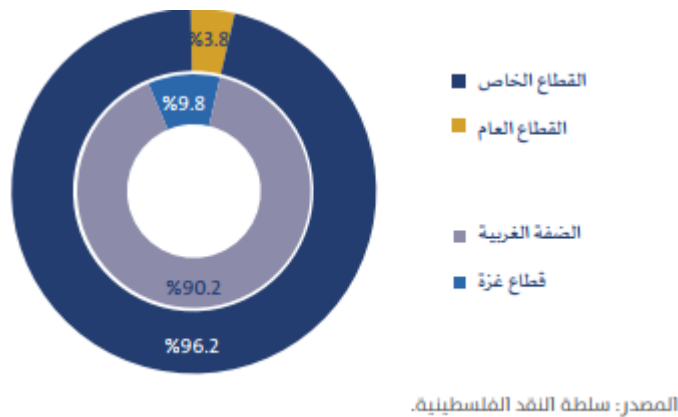
سجلت البنوك الفلسطينية إجمالي ودائع (المصرفية وغير المصرفية) في نهاية العام 2019 ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 11.3 % مقارنة مع 1.1 % في نهاية العام 2018 ، لتصل إلى 14,755.6 مليون دولار ، على خلفية تزايد كل من الودائع المصرفية والودائع غير المصرفية (ودائع العملاء). وفي هذا السياق يشير التحليل إلى ارتفاع كبير طرأ على مستوى الودائع المصرفية وبنسبة وصلت إلى 32.6 % ، لتبلغ 1370.9 مليون دولار ، مشكلة ما نسبته 9.3 % من إجمالي الودائع، وحوالي 7.6 % من إجمالي مطلوبات البنوك في نهاية العام 2019. وجاء هذا التزايد مدفوعاً بارتفاع ودائع سلطة النقد وودائع المصارف العاملة داخل وخارج فلسطين، علماً بأن ودائع سلطة النقد تشكل نحو 49.3 % من إجمالي الودائع المصرفية ،مقابل 37.1 % وودائع المصارف في فلسطين، و 13.6 % وودائع المصارف خارج فلسطين.(سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي ،2020)

أما بالنسبة للودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، المكون الأكبر والأهم سواء على مستوى إجمالي الودائع(90.7 %)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (74.7%)، فقد واصلت نموها في العام 2019 بنحو 9.5 % مقارنة مع 0.2 % في العام 2008 ، لتصل إلى 13,384.7 مليون دولار.

ويتركز الجزء الأكبر من ودائع العملاء في الضفة الغربية وبنسبة 90.2%، مقابل 9.8% في قطاع غزة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي يعاني منها القطاع، جراء الحصار المفروض عليه منذ فترة طويلة، تجاه الموظفين العموميين من استمرار بعض الإجراءات (الاقتطاع من الراتب، والتقاعد المبكر)، الأمر الذي تسبب في مزيد من التراجع في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، وخصوصاً فيما يتعلق بتذبذب وانكماش معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية. (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2020)



الشكل رقم (2.9) : هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية ، (2019)

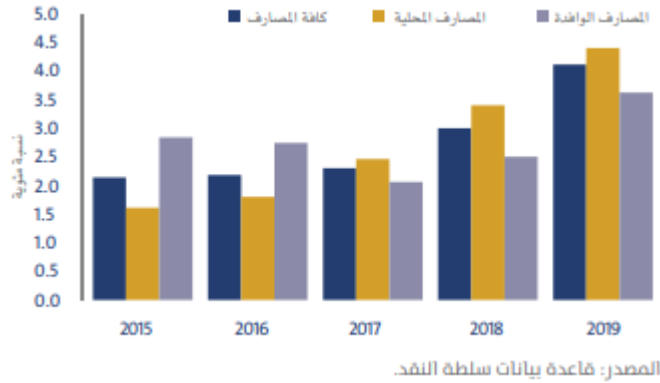


الشكل رقم (2.10) : توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة ، (2019)

4. التسهيلات المتعثرة

شهد العام 2019 تزايداً في مستوى المتعثر في المحفظة الائتمانية لدى البنوك ليرتفع الرصيد الاجمالي للقروض المتعثرة إلى 371.5 مليون دولار، أو ما يعادل 4.1 % من إجمالي القروض مقارنة مع 3 % في العام 2018. ويعزى هذا الارتفاع في حجم ونسب التعثر إلى التراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي جراء أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وتأثيرها على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومؤشرات البنوك، بما في ذلك حجم ونسب التعثر (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي ، 2020).

وبشكل عام تتباين نسب التعثر من قطاع إلى آخر، حيث تشير بيانات سلطة النقد إلى ارتفاع هذه النسب في قطاع التجارة العامة إلى 27.3 % من إجمالي القروض المتعثرة، خاصة وأن هذا القطاع يستحوذ على نسبة كبيرة من المحفظة الائتمانية (20.5 %) تلاه التعثر في قطاع العقارات والانشاءات والاراضي الذي وصلت نسبته إلى نحو 20 % ، علماً بأن هذا القطاع يستحوذ على نحو 26.9 % من إجمالي المحفظة الائتمانية. (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، 2020)



الشكل رقم (2.12) : التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، (2015-2019)

2.3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يقدم الباحث عدد من الدراسات التي تناولت متغيرات البحث المختلفة، وقد تباينت هذه الدراسات في أسلوبها ونتائجها، وفيما يلي إستعراض لهذه الدراسات حيث تم تقسيمها إلى دراسات عربية وأجنبية

2.3.1:الدراسات العربية

1. دراسة (بوعافية و عطاالله ، 2020) بعنوان " دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك -دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA-وكالة المسيلة"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على القدرة الإقراضية للبنوك وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم أدوات ونظريات السياسة النقدية وكذلك التطرق إلى القروض البنكية وتم الوصول بعد التحليل إلى جملة من النتائج حيث أتضح من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها وتطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية إن للسياسة النقدية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي، إن السياسة النقدية أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كذلك لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الإستثمار وأخيرا تعتبر الأدوات النقدية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق معدلات معتبرة من النمو الاقتصادي .

2. دراسة (جبارين و عطعوط ، 2018) بعنوان " أثر العوامل الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق في سوق فلسطين للأوراق المالية "

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من أثر العوامل الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق المالي الفلسطيني الذي يتمثل بالعائد على المؤشر العام والعائد على مؤشرات القطاعات المالية من قطاع البنوك والصناعية والتأمين والإستثمار والخدمات على وجه الخصوص من أجل تحديد النتائج المختلفة بين هذه القطاعات. تتمثل العوامل الاقتصادية الكلية بخمسة متغيرات هي الناتج المحلي الإجمالي ، الميزان

التجاري، مؤشر أسعار المستهلك ، سعر الصرف ، ومؤشر الانتاج الصناعي. تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الشهرية لعوامل الاقتصاد الكلي من الشهر الأول من عام 2011 إلى آخر شهر من عام 2017 لتوضيح اثرها على عائد مؤشر الأسهم وأظهرت النتائج أن مؤشر أسعار المستهلك له تأثير سلبي كبير على العائد على المؤشر العام الفلسطيني والعائد على مؤشر قطاع التأمين و قطاع الصناعة وقطاع البنوك، كما أن لسعر الصرف تأثير سلبي كبير على عائد مؤشر قطاع البنوك الفلسطيني بالإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي الذي له تأثير سلبي على العائد المؤشر العام الفلسطيني والعائد على مؤشر قطاع الخدمات ، ولكن مؤشر الانتاج الصناعي و الميزان التجاري ليس له تأثير جوهري على عائد المؤشر العام الفلسطيني أو عوائد مؤشرات قطاعات الأسهم.

3. دراسة (الخرزاعلة ومنصور ، 2017) بعنوان " هل يعزز أداء القطاع المصرفي النمو الاقتصادي؟

دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع ما إذا كان أداء البنوك التجارية يساهم في النمو الاقتصادي. بهدف الإجابة عن هذا السؤال ، تركز الدراسة الحالية على تحليل العلاقة بين الربحية والودائع والتسهيلات الائتمانية كبديل لأداء البنوك التجارية بينما يقابل الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي. يتميز مجتمع الدراسة بالصناعة المصرفية الأردنية. تضمنت الدراسة فترة ست سنوات من 2010 إلى 2015 مبنية على التقرير السنوي لثلاثة عشر مصرفاً مختاراً. باستخدام المربعات الصغرى العادية ، وجدت نتائج الانحدار ارتباطاً إيجابياً مهماً بين مقاييس أداء البنك والنمو الاقتصادي. تظهر النتائج أن مقاييس أداء البنك ، ولاسيما ائتمانات الودائع الربحية ، لها علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي. تشير النتائج التجريبية إلى أنه يجب على واضعي السياسات اتخاذ الترتيبات اللازمة لزيادة وتحفيز القطاع المصرفي في الأردن بسبب أهميته الرئيسية في تطوير الاقتصاد والنهوض به. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن الاستدلال على أنه ليس فقط الأداء المصرفي التجاري ولكن أيضاً المنقولات الأخرى مثل الاستقرار السياسي والتكنولوجيا قد تلعب دوراً أساسياً في الازدهار الاقتصادي في الأردن.

4. دراسة (أبو عيدة، 2016) بعنوان "أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي"

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الواقعة بين عام 1994 وعام 2014. من أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتتبع تطور متغيرات الجهاز المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي كما جرى بناء نموذج قياسي تطبيقي مكون من ثلاث معادلات وجرى من خلاله اختبار فرضيات البحث. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن الجهاز المصرفي الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه على التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي حتى لو كان ذلك بشكل محدود. فقد حققت متغيرات الجهاز المصرفي المتمثلة بحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، والكثافة المصرفية، ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي النقدي آثاراً إيجابية على الاستقرار الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغت مرونة حجم الائتمان 0.48% وبلغت الكثافة المصرفية 0.34%، ما أثر نسبة الودائع إلى الناتج النقدي فقدرت بـ 0.56%. كما أثبتت النتائج وجود علاقة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين كل من نمو عرض النقد، وحجم الائتمان، وعدد المصارف وفروعها، والعمق المالي ومعدلات التضخم. إضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن كلاً من نمو عرض النقد والعمق المالي يربطه في البطالة علاقة عكسية، أي أن زيادة هذه المتغيرات تعمل على تقليص معدلات البطالة. وقدر الأثر بـ -0.20% و -0.26% على التوالي.

5. دراسة (أبو عيدة ، 2016) بعنوان " دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف

التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين "

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1994-2013). ولتحقيق هذا الهدف تم اقتراح نموذج قياسي مكون يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن أجل أن يتناسب التحليل مع واقع الظروف التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات مختلفة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها

البحث وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والنتائج المحلي الإجمالي. ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية بشكل يؤدي إلى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني لما لذلك من أهمية قد تعود على عمل المصارف التجارية في تجميع المدخرات ومنح التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم مسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

6. دراسة (الخرزعة و الخوالدة، 2015) بعنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية) على العائد في البنوك التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، باستخدام عينة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية (1990-2013). ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي Random effect والأثر الثابت Fixed effect لتقدير معالجة الانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل النمو في عرض النقد، ومعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA)، في حين كان هناك أثر سلبي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول (ROA).

2.3.2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Eddine & Kenza, 2016) بعنوان " تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . من خلال إبراز دور الوساطة المالية في النشاط الاقتصادي باستعمال مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياس مدى تطور القطاع المصرفي بحيث اشتملت على ثلاث متغيرات وهي: القروض الموجهة للقطاع الخاص ، والكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومجموع أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية وأصول البنك المركزي. بالإضافة الى استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي . شملت عينة الدراسة على 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1980-2012) ، توضح النتيجة التي تم الحصول عليها أن الوساطة المالية لها تأثير سلبي على معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى القصير والطويل.

2. دراسة (Mazelliu & Zogjani, 2015) بعنوان " تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كوسوفو "

تناولت الدراسة تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كوسوفو ، خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2014. وترتكز الحجج النظرية الرئيسية للمناقشة والتحليل على مشاكل وتحديات القطاع المالي في كوسوفو في ظل يوغوسلافيا السابقة ، وهي العملية الرئيسية إنشاء قطاع مالي في كوسوفو في فترة ما بعد الحرب ، والهيكلة العام للقطاع المالي في كوسوفو ، وتأثير الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي ولا سيما على رأس المال الأجنبي / المستثمرين في النظام المصرفي والعوامل الأخرى التي أثرت على تخفيض المعدل السنوي القطاع المالي في عامي (2010 و 2011). في منهجية هذا البحث يتم استخدام البيانات الثانوية ، والتي يتم حسابها من خلال برنامج STATA وكتل التحليلات الرئيسية في الورقة هي

الإحصاء الوصفي وطريقة OLS ومصنوفة الارتباط. أظهرت نتائج التحليلات أن القطاع المالي له تأثير إيجابي وارتباط إيجابي مع النمو الاقتصادي لكوسوفو ، ومعدل التضخم له تأثير إيجابي ودلالة إيجابية على النمو الاقتصادي وسعر الصرف له تأثير سلبي وغير مهم في النمو الاقتصادي في الفترة (2008 - 2014) .

3. دراسة (Korkmaz, 2015) بعنوان " تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والتضخم "

تناولت الدراسة تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والتضخم باستخدام البيانات السنوية للفترة الزمنية (2006-2012)، وأوضحت الدراسة أن الأداء الاقتصادي سيتحقق دون مشاكل لدرجة أن البلدان يمكن أن تصل إلى التعميق المالي. من شأن التعميق المالي أن يلعب دورًا حاسمًا في نقل الأموال التي تم إنشاؤها بواسطة البنوك إلى القطاع الحقيقي. تم التحقق مما إذا كان للائتمانات المحلية التي أنشأتها البنوك أي تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي والتضخم لعشرة اقتصادات أوروبية مختارة من خلال تحليل بيانات اللوحة. نتيجة لتحليل بيانات لوحة ، اتضح أن الائتمانات المحلية الناتجة عن القطاع المصرفي لعشر دول أوروبية لم تؤثر على التضخم ولكنها أثرت على النمو الاقتصادي.

4. دراسة (Olowofeso, E. O., Adeleke, A. O., & Udoji, A. O, 2015) بعنوان " تأثير

الائتمان في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا "

تناولت الدراسة تأثير الائتمان في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا. فحصت الدراسة التأثيرات باستخدام اختبار (Gregory and Hansen ، 1996) تم تطبيق الطريقة على البيانات الربع سنوية الممتدة من عام 2000 الربع الأول إلى 2014 الربع الرابع ، بينما تم استخدام إجراء المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل لتقدير معاملات النموذج. لقد وجد علاقة تكامل مشترك بين الناتج ومحدداته المختارة ، وإن كان ذلك ، مع حدوث انقطاع هيكلي في الربع الأول من عام 2012. أكدت النتائج المستخلصة من نموذج تصحيح الخطأ وجود تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لائتمان القطاع الخاص على الإنتاج ، في حين أن زيادة معدل الإقراض الرئيسي كانت تمنع النمو الاقتصادي.

5. دراسة (Badar,2015) بعنوان " تأثير المؤسسات المصرفية على الاقتصاد الوطني دراسة تجريبية في باكستان "

تناولت الدراسة العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي في باكستان حيث يتم الكشف عن تطور القطاع المالي من خلال المتغيرات التي تصور حقاً كفاءة القطاع المالي ، أي العرض النقدي ، وحجم السلف ، ونمو الائتمان للقطاع الخاص ، وحقوق المساهمين في البنك. مع النمو الاقتصادي الذي أوضحه الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدراسة. تم أخذ بيانات ما يقرب من 22 عامًا من 1992 إلى 2013 من الصناعة المصرفية الشاملة للحصول على نتائج من خلال استخدام تقنية دمج (Johnson و Jusellious) للكشف عن الارتباط طويل المدى بينما يتم استخدام اختبار (Granger Casualty) لتحديد علاقة السبب والنتيجة وقياس الديناميكيات قصيرة المدى تم استخدام نموذج تصحيح خطأ المتجه. تظهر النتيجة وجود علاقة طويلة وقصيرة المدى بين نمو القطاع المالي والاقتصاد في باكستان.

6. دراسة (Ray,2013) بعنوان " دراسة الارتباطات الديناميكية السببية بين درجة التنمية المالية و الناتج المحلي الإجمالي في الهند "

هدفت الدراسة الى دراسة الارتباطات الديناميكية السببية بين درجة التنمية المالية التي يقاسها تكوين رأس المال المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الهند ، والمدخرات المحلية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الديون المستحقة إلى الناتج المحلي الإجمالي. نمو القوى العاملة مقتبسًا من النمو السكاني والنمو السنوي للصادرات كمقياس لمستوى الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي المقاس بالنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1990 إلى 2010. استخدمت الدراسة السببية (Granger) لفحص العلاقة السببية بين المتغيرات ؛ ووجد أن مقاييس النمو المالي أثرت على النمو الاقتصادي حيث كانت هناك سببية أحادية الاتجاه تمتد من تكوين رأس المال المحلي الإجمالي والمدخرات المحلية الإجمالية إلى النمو الاقتصادي. ولم تجد الدراسة علاقة سببية تمتد من تقدم الصادرات والنمو السكاني إلى النمو الاقتصادي .

2.3.3 ملخص الدراسات السابقة:

الجدول رقم (2.1) : ملخص الدراسات السابقة

بعض نتائج الدراسة	متغيرات الدراسة		عنوان الدراسة	الباحث
	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة		
إن السياسة النقدية أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الاستثمار	القدرة الإقراضية للبنوك	أدوات السياسة النقدية	دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك في الجزائر	بوعافية و عطا الله ، 2020
مؤشر أسعار المستهلك له تأثير سلبي كبير على العائد على المؤشر العام والعائد على مؤشر قطاع التأمين و قطاع الصناعة وقطاع البنوك	عائد مؤشر الأسهم	النتاج المحلي الإجمالي ، الميزان التجاري، مؤشر أسعار المستهلك ، سعر الصرف ، ومؤشر الانتاج الصناعي	أثر العوامل الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق في سوق فلسطين للاوراق المالية	جبارين و عطوط ، 2018
الجهاز المصرفي الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه على التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي	النتاج المحلي الإجمالي	الربحية والودائع والتسهيلات الائتمانية	هل يعزز أداء القطاع المصرفي النمو الاقتصادي - البنوك الاردنية	الخرزاعلة ومنصور ، 2017
الجهاز المصرفي الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه على التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي .	النتاج المحلي الحقيقي	حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، والكثافة المصرفية، ونسبة حجم الودائع	أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	أبو عيدة، 2016
وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والنتاج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	التسهيلات الائتمانية	دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية في تحقيق النمو الاقتصادي	أبو عيدة، 2016
وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل النمو في عرض النقد،	معدل العائد على الاصول	معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج المحلي	أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية	الخرزاعلة و الخوالدة، 2015

ومعدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA)		الإجمالي ومعدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية		
أن الوساطة المالية له تأثير سلبي على معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المدى القصير والطويل	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	القروض الموجهة للقطاع الخاص ، والكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومجموع أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية	تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي -دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	Eddine & Kenza, 2016
القطاع المالي له تأثير إيجابي وارتباط إيجابي مع النمو الاقتصادي لكوسوفو ، ومعدل التضخم له تأثير إيجابي ودلالة إيجابية على النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم وسعر الصرف والقطاع المالي	تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كوسوفو	Mazelliu & Zogjani, 2015
الائتمانات المحلية الناتجة عن القطاع المصرفي لعشر دول أوروبية لم تؤثر على التضخم ولكنها أثرت على النمو الاقتصادي.	الناتج المحلي الإجمالي والتضخم	الائتمانات المحلية	تأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي والتضخم لعشر دول أوروبية	Korkmaz, 2015
تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لائتمان القطاع الخاص على الإنتاج ، في حين أن زيادة معدل الإقراض الرئيسي كانت تمنع النمو الاقتصادي	الإنتاج	ائتمان القطاع الخاص	تأثير الائتمان في القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في نيجيريا	Olowofeso, 2015
وجود علاقة طويلة وقصيرة المدى بين نمو القطاع المالي والاقتصاد في باكستان	الناتج المحلي الإجمالي	العرض النقدي ، وحجم السلف ، ونمو الائتمان للقطاع الخاص ، وحقوق المساهمين	تأثير المؤسسات المصرفية على الاقتصاد الوطني دراسة تجريبية في باكستان	Badar, 2015
النمو المالي أثرت على النمو الاقتصادي حيث كانت هناك سببية أحادية الاتجاه تمتد من تكوين رأس المال المحلي الإجمالي والمخدرات المحلية الإجمالية إلى النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي	رأس المال المحلي الإجمالي ، والمخدرات المحلية الإجمالية ، ونسبة الديون المستحقة	دراسة الارتباطات الديناميكية السببية بين درجات التنمية المالية في الهند	Ray, 2013

2.3.4 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في أغلبها القطاع المالي وعلاقته مع القطاع الاقتصادي وتناولت العديد من المتغيرات من ضمنها (الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الديون المستحقة ، ومعدل التضخم ، و معدل أسعار الفائدة ، و التسهيلات الائتمانية ، و الربحية، والودائع و معدل العائد على الاصول و القدرة الاقراضية للبنوك)

وقد تميزت هذه الدراسة عن بقية الدراسات في أنها تناولت تحديد طبيعة العلاقة والتأثير بين المؤشرات الاقتصادية التي تمثل المتغير المستقل وتم قياسه من خلال المتغيرات التالية (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم، البطالة، الدين العام ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) والاداء المالي للبنوك الذي يمثل المتغير التابع وتم قياسه من خلال المتغيرات التالية (صافي الربح ،حجم الودائع ، التسهيلات الائتمانية ، الديون المتعثرة) . وتكونت عينة الدراسة من جميع البنوك الفلسطينية . وعليه فإن الدراسة هي الاولى محلياً من حيث دراستها لطبيعة العلاقة والتأثير بين هذه المتغيرات في فلسطين وهي الاحدث من خلال تغطيتها حتى نهاية سنة 2019 .

وفي هذه الدراسة تم اعتماد المؤشرات الاقتصادية بأن تكون هي المتغيرات المستقلة و المؤشرات المتعلقة في الاداء المالي للبنوك هي المتغيرات التابعة، على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت عكس ذلك ،ويعود سبب في هذا الاختيار من وجه نظر الباحث بأن الاقتصاد يعتبر هو الاساس الذي من خلاله يتم تحديد الوضع المالي للدولة بينما البنوك تعتبر قطاعاً تابعاً للاقتصاد و الاقتصاد يعتبر هو المؤثر في البنوك، فلا بد من توفر بيئة اقتصادية مناسبة حتى تتمكن البنوك من تقديم أفضل أداء لديها، أما اذا كان الاقتصاد يعاني من العديد من المشاكل فهذا سوف يؤثر بلا شك على الأداء المالي للبنوك وذلك لأن البنوك سوف تتأثر في البيئة الاقتصادية التي تعمل بها حتى وان قامت بتقديم أفضل أداء ممكن.

الإجراءات المنهجية للبحث

3.1 مقدمة:

منهجية الدراسة و اجراءتها تعتبر محورياً أساسياً من خلاله يتم انجاز الجانب التطبيقي لدراسة، حيث يتم الحصول عن طريقها على البيانات المطلوبة التي تضمن إجراء عملية التحليل الإحصائي من أجل الوصول الى نتائج دقيقة و تفسيرها من أجل تحقيق أهداف الدراسة. و بناءً على ذلك يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة التي تم اتباعها، من حيث منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة والية قياسها، الاساليب الإحصائية المستخدمة، خطوات اجراء الدراسة، مصادر جمع البيانات، و في نهاية الفصل سيتم عرض المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

3.2 منهجية الدراسة:

بناء على اهداف هذه الدراسة والمتعلقة بدراسة مدى تأثير الأداء المالي للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية، تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي القائم على أساس الرجوع إلى بيانات سلاسل زمنية مقطعية (**Panel Data**) للبنوك المشمولة في الدراسة ومن ثم تحليلها و وصف التغيرات و التطورات التي طرأت عليها، إضافة الى ذلك تم الاستعانة بالمنهج التحليلي القائم على أساس التحليل الإحصائي للبيانات للوصول الى النتائج.

3.3 طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من مصدرين على النحو التالي:

- **المصادر الأولية:** البيانات المالية الخاصة بالبنوك المشمولة في الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق بورصة فلسطين.

• **المصادر الثانوية:** هي تلك النشرات المتعلقة في مجال الاقتصاد في تقارير سلطة النقد، بإعتبارها السلطة النقدية الوحيدة في أراضي السلطة الفلسطينية وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر التي من شأنها إثراء الدراسة وتزويد الباحث بكل ما هو جديد فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، من خلال استعراض الأدبيات المنشورة حول تلك المواضيع مثل الكتب والدوريات العلمية المحكمة ، الأبحاث، الدراسات، و المقالات العربية و الاجنبية منها التي تُعنى بالشأن الإقتصادي والمصرفي محلياً وعالمياً.

3.4 مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة الممتدة 2015/1/1 و حتى 2019/12/31، بحيث كان عدد البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين 7 بنوك في نهاية عام 2019، وهي (بنك فلسطين، البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني، مصرف صفا)

وتكونت عينة الدراسة من 6 بنوك من البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة بنسبة (86%) من إجمالي عدد البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2019، حيث تم اختيار جميع البنوك من مجتمع الدراسة ما عدا مصرف الصفا لعدم توفر البيانات المالية اللازمة لاتمام الدراسة وذلك لان المصرف بدأ العمل في عام 2017، والجدول رقم (3.1) يوضح البنوك التي شملتها الدراسة.

جدول رقم (3.1) : البنوك التي شملتها الدراسة

عدد المشاهدات	رمز البنك	اسم البنك	رقم البنك
5	BOP	بنك فلسطين	1
5	AIP	البنك الاسلامي العربي	2
5	ISBK	البنك الاسلامي الفلسطيني	3

5	PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	4
5	QUDS	بنك القدس	5
5	TNB	البنك الوطني	6
30	مجموع المشاهدات (i*t)		

3.5 متغيرات الدراسة وسلوكها:

تتلخص متغيرات البحث بدراسة مدى تأثر الأداء المالي للبنوك بالمؤشرات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين عن طريق اجراء تحليل مالي احصائي لتوضيح نوع تلك العلاقة، وفيما سيتم عرض متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة على التوالي.

3.5.1 المتغيرات المستقلة وسلوكها (متغيرات المؤشرات الاقتصادية)

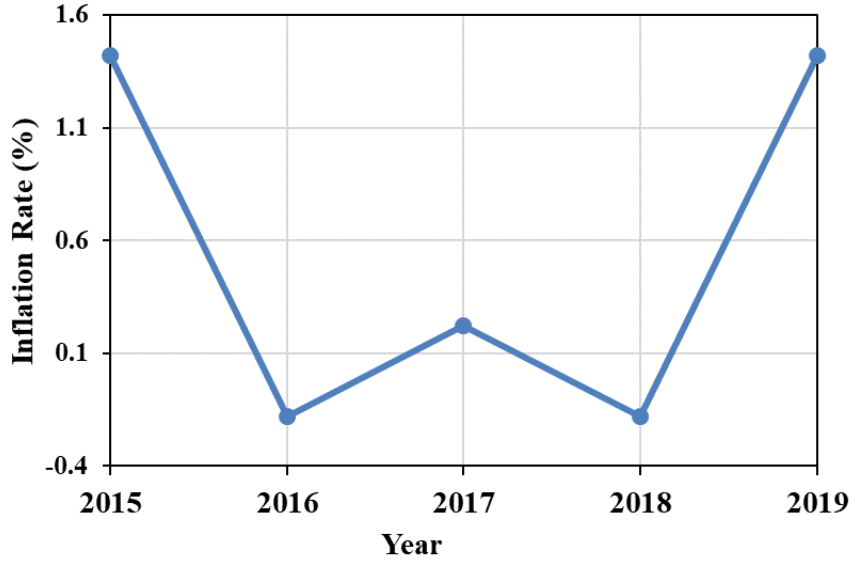
شملت الدراسة على خمس متغيرات مستقلة لتمثيل المؤشرات الاقتصادية والتي سيتم عرضها ودراسة سلوكها خلال فترة الدراسة وهي:

1. التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما. ويتم حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020):

$$\text{التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} * 100\%$$

يتضح من خلال الشكل (3.1) سلوك مؤشر التضخم خلال فترة الدراسة (2015-2019)، والذي يشير الى انخفاض في قيمة مؤشر التضخم في عام 2016 بمقدار (1.2%) عن العام 2015، تلا ذلك ارتفاع بمقدار (1%) في عام 2017، لينخفض في عام 2018 بمقدار (1%)، وتلا ذلك الانخفاض في نهاية

عام 2019 ليصل (1.6%)، ويتضح من خلال الشكل ارتفاع في كلا العامين 2015 و عام 2019 ليتجاوز (1%). (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)



الشكل رقم (3.1): سلوك مؤشر التضخم في فلسطين خلال الفترة (2015-2019)

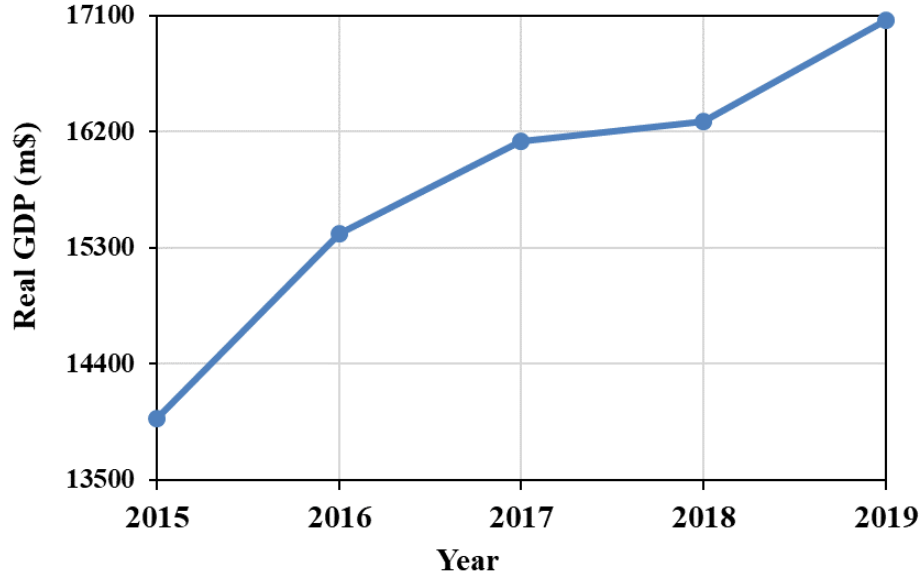
المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى تقارير سلطة النقد

2. الناتج المحلي الاجمالي : يمثل الناتج المحلي الاجمالي كمية السلع والخدمات النهائية التي ينتجها افراد المجتمع خلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد ام من الاجانب، ويتم حساب الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الصيغة التالية (سلطة النقد، 2019):

الناتج المحلي الاجمالي = الاستهلاك + الإنفاق الحكومي + الإستثمار + صافي الصادرات

وقد تم استخدام بيانات الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بالاسعار الثابتة على اساس سنة (2015)، والشكل (3.2) يوضح سلوك مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2015-2019)، فنلاحظ من خلال الشكل ارتفاع ملحوظ وبوتيرة متزايدة في قيمة مؤشر الناتج المحلي الاجمالي لتصل

ذروة الارتفاع نهاية الفترة الزمنية عام 2019، بحيث بلغت قيمة المؤشر في ذلك العام (17,058.7) مليون دولار، كما ونلاحظ أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي حقق ارتفاع ملحوظ في عام 2016 بالمقارنة بعام 2015. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)



الشكل رقم (3.2): سلوك مؤشر الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الدراسية (2019-2015)

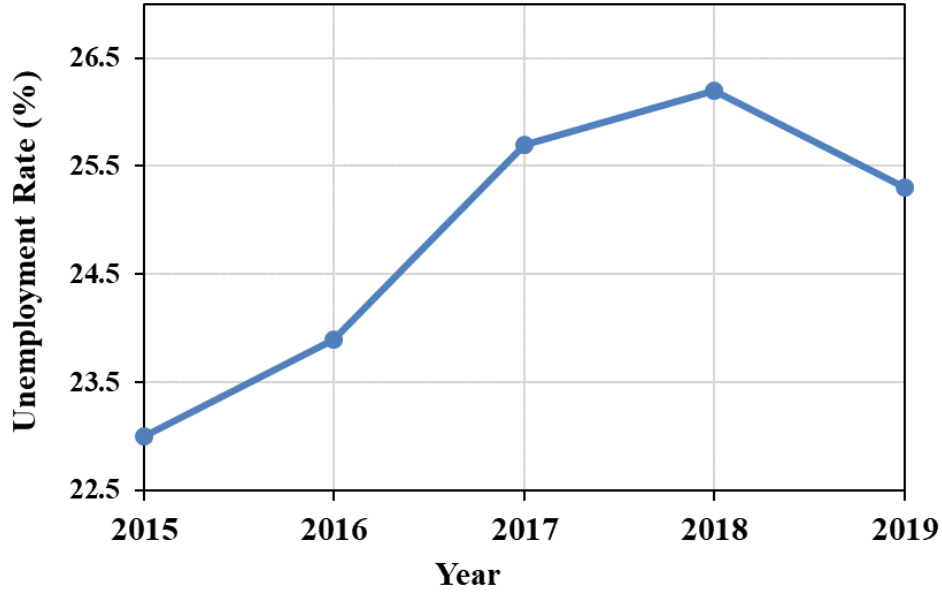
المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى تقارير سلطة النقد

3. البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الاسناد في أي نوع من الاعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف

ويتم حساب البطالة باستخدام الصيغة التالية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020):

$$\text{البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل (15 سنة فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)}} * 100\%$$

يتضح من خلال الشكل (3.3) سلوك مؤشر البطالة في فلسطين خلال فترة الدراسة (2015-2019)، فنلاحظ من خلال الشكل ارتفاع بوتيرة متزايدة في معدل البطالة خلال الفترة الواقعة (2015-2018) بوتيرة متزايدة لتصل ذروة الارتفاع (26.2%) في عام 2018، في حين تلا ذلك انخفاض في العام التالي بمقدار (9%) في عام 2019. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)



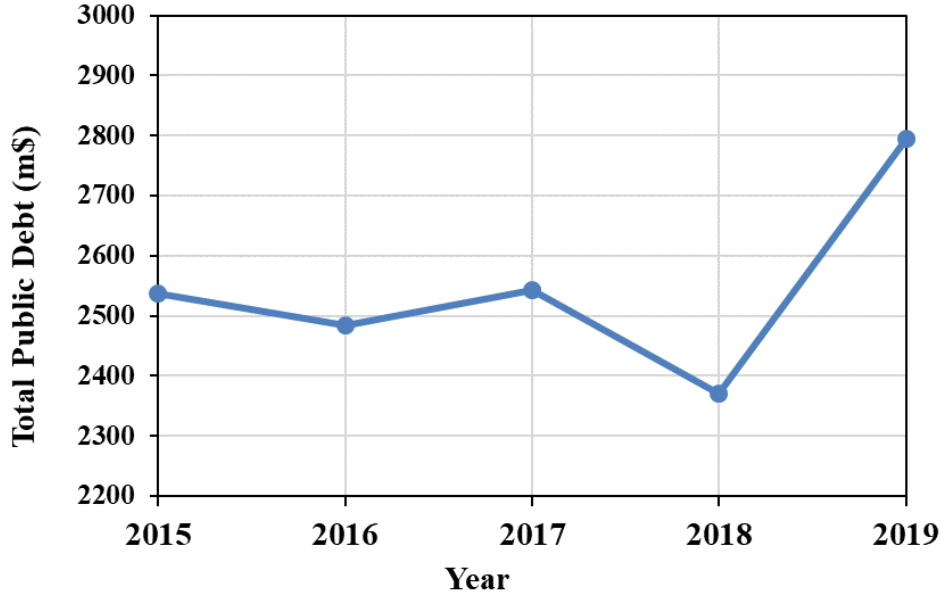
الشكل رقم (3.3): سلوك مؤشر البطالة خلال الفترة الدراسة (2015-2019)
المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى تقارير سلطة النقد

4. الدين العام: المقدار المالي الذي تكون الدولة مدينةً به لغيرها من أطراف خارج البلاد او داخلها، ويتم حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية(سلطة النقد، 2019) :

$$\text{إجمالي الدين العام الحكومي} = \text{الدين المحلي} + \text{الدين الخارجي}$$

ويتضح من خلال الشكل (3.4) سلوك مؤشر الدين العام في فلسطين خلال فترة الدراسة (2015-2019)، فنلاحظ من خلال الشكل تذبذب في قيمة الدين العام خلال الفترة الواقعة (2015-2018)، فقد تجاوزت قيمة الدين العام (2500) في عام 2015، لتتخفف في العام التالي بمقدار (2293.4)

مليون دولار، وتلا ذلك ارتفاع في العام 2017 ليصل (2543.1) مليون دولار، من 2015 حتى 2018 لتصل الى ذروة الانخفاض في عام 2018 لتصل (2369.6) مليون دولار، في حين انخفضت قيمة الدين العام في العام التالي الى أدنى مستوياتها خلال فترة الدراسة لتصل (2369.6) مليون دولار، تلا ذلك ارتفاع في العام 2019 ليصل (2795) مليون دولار. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)



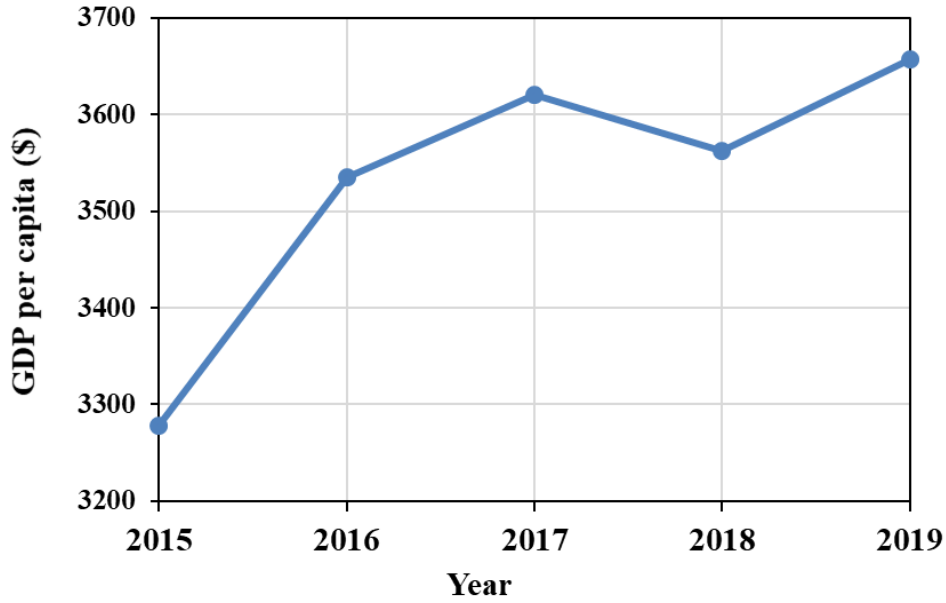
الشكل رقم (3.4): سلوك مؤشر الدين العام خلال الفترة الدراسة (2015-2019)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى تقارير سلطة النقد

5. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ويتم حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باستخدام الصيغة التالية (سلطة النقد، 2019) :

$$\text{نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{مجموع عدد السكان}}$$

الشكل (3.5) يوضح سلوك مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (2015-2019)، والذي يتصف بشكل عام بالارتفاع خلال فترة الدراسة، بحيث تراوحت قيمة مؤشر نصيب الفرد من الناتج الاجمالي خلال فترة الدراسة (3277.9-3656.7) دولار. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)



الشكل رقم (3.5): سلوك مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الدراسة (2015-2019)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى تقارير سلطة النقد

3.5.2 المتغيرات التابعة وسلوكها (متغيرات الأداء المالي للبنوك)

شملت الدراسة على أربعة متغيرات تابعة لتمثيل مؤشرات الأداء المالي للبنوك والتي سيتم عرضها ودراسة سلوكها خلال فترة الدراسة وهي:

1. صافي الربح: ناتج اعمال البنك خلال السنة الناتجة من العمولات والفوائد التي يتقاضها البنك لتقديم خدماته، ويتم حساب صافي الربح باستخدام الصيغة التالية :

صافي الربح = الايرادات - المصروفات - الضريبة

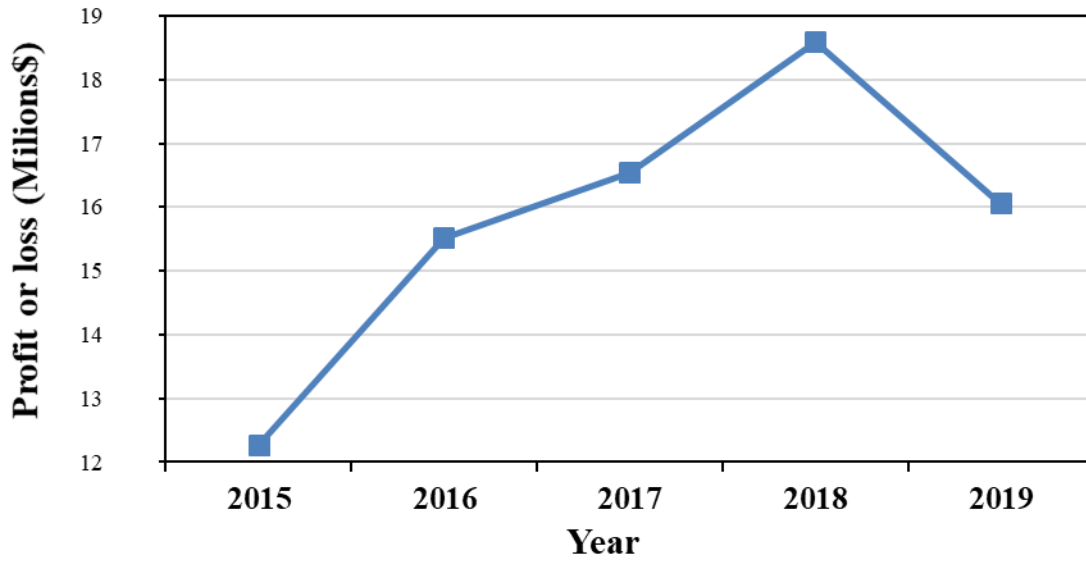
من خلال الجدول (3.2) الذي يوضح قيم مؤشر الربح المالي للعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019) نلاحظ أن الاداء المالي لبنك فلسطين الأعلى على مدار فترة الدراسة (2015-2019) بحيث تراوحت قيمة صافي الربح (38,936,722 - 54,110,093) دولار بحيث اتصف سلوك المتغير بالارتفاع حتى عام 2018 لينخفض بشكل ملحوظ وبمقدار (15,173,371) في عام 2019، أما فيما يتعلق بالبنوك الأخرى المدروسة (الاستثمار، القدس، الوطني، الاسلامي العربي، الاسلامي الفلسطيني) فنلاحظ أن سلوك صافي الربح لهذه البنوك تتصف بارتفاع في قيمة الصافي الربح بشكل عام خلال فترة الدراسة (2015-2019). (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)

جدول (3.2): قيم مؤشر صافي الربح لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
BOP	43,167,433	53,055,980	54,008,928	54,110,093	38,936,722
PIBC	1,721,150	3,388,202	3,919,258	4,342,324	4,520,684
QUDS	8,018,747	10,470,704	11,180,462	11,595,841	11,227,506
TNB	5,441,591	7,402,240	9,204,749	19,255,855	18,122,438
AIP	5,201,692	6,220,821	6,402,924	7,103,320	9,010,282
ISBK	10,033,817	12,603,598	14,531,138	15,131,604	14,524,068

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى القوائم المالية للبنوك المنشورة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الشكل (3.6) أن متوسط الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المدروسة والمقاس من خلال مؤشر صافي الربح يتصف بالارتفاع بشكل مستمر وبوتيرة متزايدة في الفترة (2015-2018) لتتراوح قيمته (12,264,072 - 18,589,840)، تلا ذلك الارتفاع انخفاض في عام 2019 لتصل قيمته (16,056,950) دولار. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2020)



الشكل رقم (3.6): سلوك متوسط الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال مؤشر صافي الربح خلال الفترة
الدراسة (2019-2015)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى القوائم المالية للبنوك

2. الودائع : هي الأموال الموضوعة في البنوك ليتم حفظها وتشمل ثلاثة انواع

- ودائع لدى سلطة النقد: عبارة عن الاحتياطيات الالزامية والاختيارية وحسابات التقاص
- ودائع لدى بنوك و مؤسسات مصرفية: عبارة عن ودائع البنوك فيما بينها
- ودائع العملاء هي ودائع العملاء في البنوك ولها عدة انواع منها (حسابات جارية ،ودائع لأجل ،ودائع توفير،حسابات مدينة)

ويتم حساب حجم الودائع في البنك باستخدام الصيغة التالية (سلطة النقد،2019):

$$\text{الودائع} = \text{ودائع لدى سلطة النقد} + \text{ودائع لدى بنوك و مؤسسات مصرفية} + \text{ودائع العملاء}$$

الجدول (3.3) يوضح قيم حجم الودائع في البنوك المدروسة خلال الفترة (2019-2015)، فنلاحظ أن الاداء المالي لبنك فلسطين الأعلى على مدار فترة الدراسة (2019-2015) بحث تراوحت حجم الودائع (4,354,251,353 - 2,313,880,085) دولار بحيث اتصف سلوك المتغير بالارتقاع حتى عام

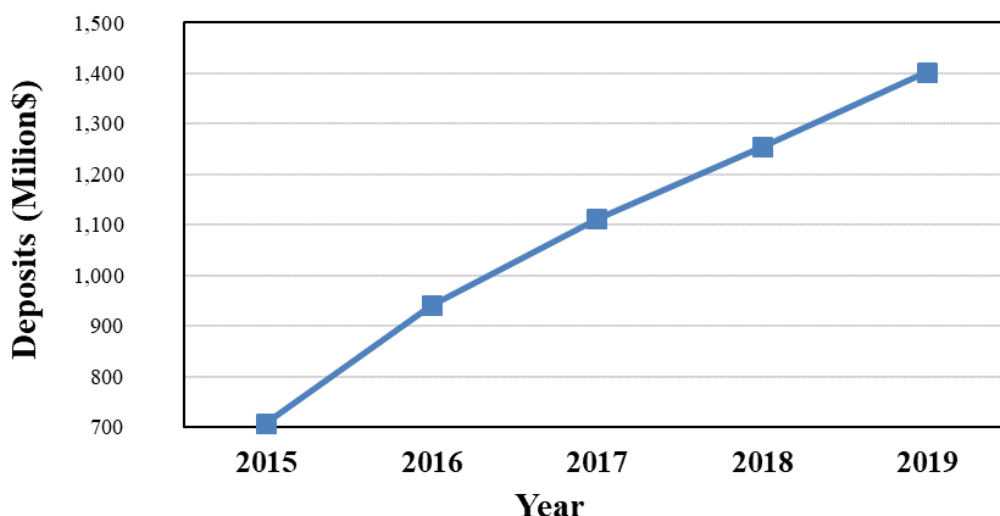
2017 لينخفض بمقدار (147,585,686) في عام 2018، أما فيما يتعلق بالبنوك الاخرى المدروسة (الاستثمار، القدس، الوطني، الاسلامي العربي، الاسلامي الفلسطيني) فنلاحظ أن سلوك هذه البنوك يتصف بالارتفاع المستمر في قيمة حجم الودائع خلال فترة الدراسة، وأن البنك الوطني و بنك القدس قد تجاوزت قيمة الودائع في كل منهما مع نهاية فترة الدراسة المليار دولار، بينما لم يتجاوز حجم الودائع 400 مليون دولار مع نهاية الفترة كل من بنك الاسلامي العربي، بنك الاستثمار، بنك الاسلامي الفلسطيني.

جدول (3.3): قيم متغير حجم الودائع لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
BOP	2,313,880,085	3,379,967,499	4,005,254,293	3,857,668,607	4,354,251,353
PIBC	229,384,333	247,304,623	322,191,461	326,040,566	361,833,233
QUDS	708,943,288	801,531,594	868,866,201	984,266,384	1,044,648,897
TNB	583,539,002	729,862,469	838,660,549	1,766,982,685	1,948,420,631
AIP	209,563,602	275,454,462	350,541,456	306,169,932	334,886,659
ISBK	202,203,020	215,256,534	287,182,294	282,730,491	374,878,321

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى القوائم المالية للبنوك المنشورة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الشكل (3.7) أن متوسط الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المدروسة والمقاس من خلال حجم الودائع يتصف بالارتفاع بشكل مستمر وبوتيرة متزايدة في الفترة (2015-2018) لتتراوح قيمته (1,403,153,182 - 707,918,888).



الشكل رقم (3.7): سلوك الاداء المالي المقاس من خلال حجم الودائع خلال الفترة الدراسة (2015-2019)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى القوائم المالية للبنوك

3. التسهيلات الائتمانية: هي عملية تزويد المؤسسات، والمنشآت، والأفراد في المجتمع بالأموال، وذلك بشرط أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها، إضافةً إلى العملات المستحقة والمصاريف على الأقساط أو دفعة واحدة وفي تواريخ معيّنة، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه العلاقة يتمّ تدعيمها بتقديم ضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقّف العميل عن سداد ديونه.

ويتم حساب التسهيلات الائتمانية بالصافي باستخدام الصيغة التالية (سلطة النقد، 2019):
 التسهيلات والتمويلات الائتمانية = التسهيلات والتمويلات الائتمانية بالكلفة - مخصص
 تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية - الفوائد والأرباح المعلقة

الجدول (3.4) يوضح قيم التسهيلات الائتمانية في البنوك المدروسة خلال الفترة (2015-2019)، فنلاحظ أن الاداء المالي لبنك فلسطين الأعلى على مدار فترة الدراسة (2015-2019) بحث تراوحت قيم التسهيلات الائتمانية (1,388,805,441 - 2,983,385,227) دولار بحيث اتصف سلوك المتغير

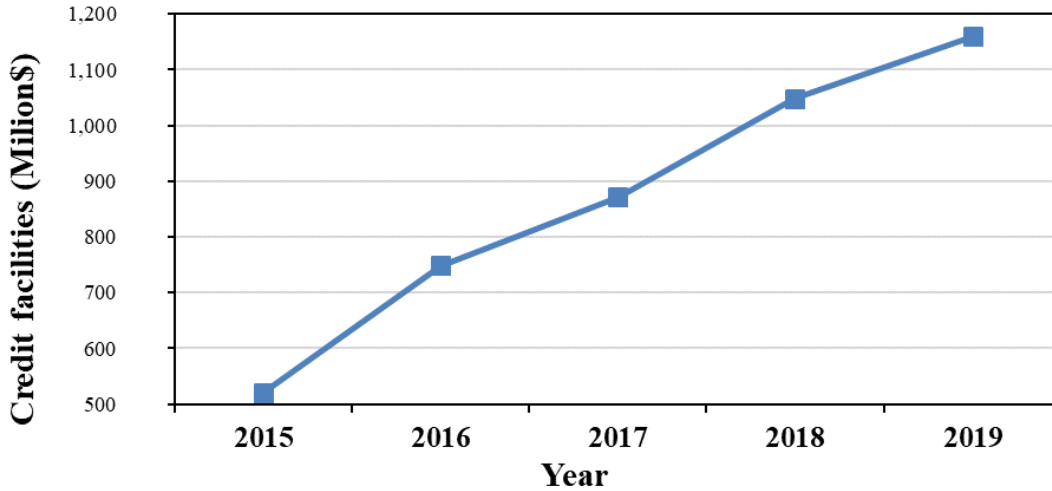
بالارتفاع بشكل مستمر وبوتيرة متزايدة، أما فيما يتعلق بسلوك التسهيلات الائتمانية البنوك الأخرى المدروسة (الاستثمار، القدس، الوطني، الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني) فنلاحظ أن سلوك هذه البنوك يتصف بالارتفاع المستمر في قيمة التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة، وأن البنك الوطني حقق أعلى قيم في التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الأخيرة (2015-2018) لتتجاوز المليار، بينما لم تتجاوز التسهيلات الائتمانية 800 مليون دولار مع نهاية الفترة للبنوك الأخرى.

جدول (3.4): قيم متغير التسهيلات الائتمانية لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
BOP	1,388,805,441	2,213,463,765	2,518,590,540	2,687,155,004	2,983,385,227
PIBC	141,670,501	181,475,269	210,578,198	218,082,858	226,029,632
QUDS	432,396,576	616,366,932	658,517,963	697,803,505	790,511,855
TNB	401,781,262	519,317,318	653,847,526	1,327,001,463	1,426,741,078
AIP	311,389,595	419,694,912	560,923,314	681,564,002	757,729,010
ISBK	446,357,550	539,950,891	619,078,328	679,951,860	770,485,510

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى القوائم المالية للبنوك المنشورة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الشكل (3.8) أن متوسط الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المدروسة والمقاس من خلال التسهيلات الائتمانية يتصف بالارتفاع بشكل مستمر وبوتيرة متزايدة في الفترة (2015-2018) لتتراوح قيمته (520,400,154 - 1,159,147,052).



الشكل رقم (3.8): سلوك الاداء المالي المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية خلال الفترة الدراسة (2019-2015)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استناداً الى القوائم المالية للبنوك

4. **الديون المتعثرة** : يعتبر تعريف التعثر أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التعثر هو أحد مكونات احتمالية التعثر؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

ويتم حساب الديون المتعثرة لدى البنك باستخدام الصيغة التالية (سلطة النقد، 2019) :

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.
- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل

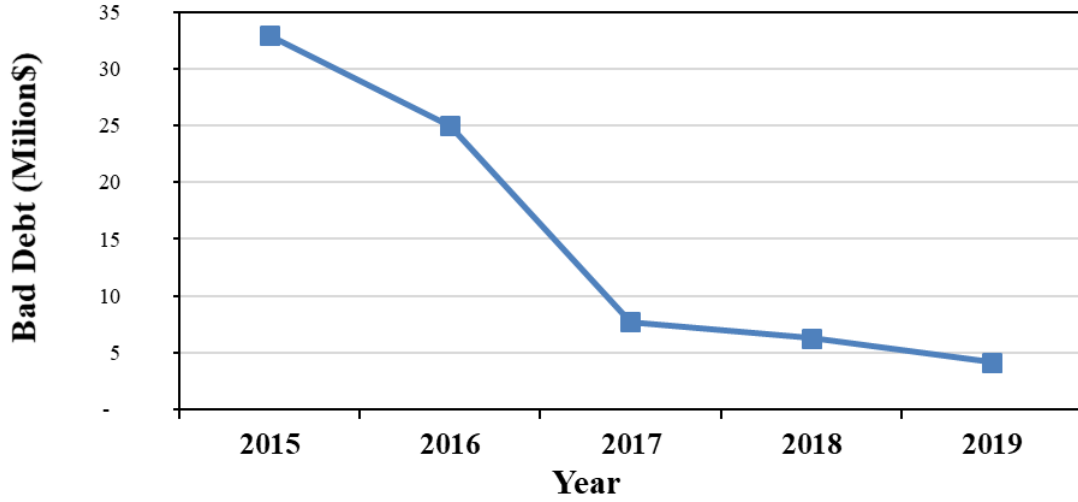
الجدول (3.5) يوضح قيم الديون المتعثرة في البنوك المدروسة خلال الفترة (2015-2019)، فنلاحظ أن الاداء المالي لبنك فلسطين الأعلى على مدار فترة الدراسة (2015-2019) بحث تراوحت قيم الديون المتعثرة (113,582,505 - 12,520,481) دولار بحيث اتصف سلوك المتغير بالانخفاض بشكل مستمر، أما فيما يتعلق بسلوك الديون المتعثرة للبنوك الاخرى المدروسة (الاستثمار، القدس، الوطني، الاسلامي العربي، الاسلامي الفلسطيني) فنلاحظ أن سلوك هذه البنوك يتصف بالانخفاض المستمر.

جدول (3.5): قيم متغير الديون المتعثرة لعينة الدراسة خلال الفترة (2015-2019)

اسم البنك	2015	2016	2017	2018	2019
BOP	113,582,505	83,829,169	28,261,585	20,742,087	12,520,481
PIBC	3,684,781	2,981,426	2,381,201	3,007,748	2,938,291
QUDS	28,989,419	20,349,745	4,645,843	4,554,172	3,323,133
TNB	29,655,425	26,215,689	4,839,785	3,555,962	2,729,738
AIP	4,990,862	3,475,247	919,999	725,842	540,401
ISBK	16,653,259	13,035,093	5,131,703	5,074,315	2,892,442

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى القوائم المالية للبنوك المنشورة في بورصة فلسطين.

يتضح من خلال الشكل (3.9) أن متوسط الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المدروسة والمقاس من خلال الديون المتعثرة يتصف بالانخفاض بشكل مستمر في الفترة (2015-2018) لتتراوح قيمته (4,157,414 - 32,926,042).



الشكل رقم (3.9): سلوك الاداء المالي المقاس من خلال الديون المتعثرة خلال الفترة الدراسة (2015-2019)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Excel استنادا الى القوائم المالية للبنوك

3.6 فرضيات الدراسة

لدراسة مدى تأثير الأداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية، شملت هذه الدراسة على 4 فرضيات رئيسية وهي:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، وتتص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تتص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تنص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي المقاس من خلال الديون المتعثرة في البنوك الفلسطينية

وينبثق من هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تنص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لناتج المحلي الإجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

هـ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

3.7 الأساليب الإحصائية

في هذا البند سيتم عرض الأساليب الإحصائية التي تم إتباعها في الإجابة عن فرضيات الدراسة والمتعلقة بتعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (**Panel Data**)، النماذج الساكنة المستخدمة في تقديرها، كذلك الإختبارات الأساسية لإمكانية إجرائها، و الإختبارات التي تحدد أي النماذج أكثر صلاحية للتعبير عن الدراسة.

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بأنها تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية (**Crosssectional data**) والسلاسل الزمنية (**Time Series**)، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الشركات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة كأن تكون شركة محددة أو قطاع محدد خلال فترة زمنية (Gujarati et al, 2012)، وبناء على ذلك تبرز أهمية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (**T**) وعلى مفردات (**N**) للحصول على (**NT**) مشاهدة.

و تجدر الإشارة إلى أن بيانات السلاسل المقطعية الزمنية تتخذ شكلين، الأول السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (**Balanced Panel Data**) و التي تمثل بيانات تتساوى فيها الفترات الزمنية لكل وحدة مدروسة، بينما في الحالة التي لا تتساوى الفترات الزمنية المدرسة لكل وحدة في الدراسة فإنها تمثل في هذ الحالة الشكل الثاني لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمسمية بالسلاسل الغير متوازنة (**Unbalanced Panel Data**) (Gujarati et al., 2012).

و تتميز بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عن البيانات المقطعية والبيانات الزمنية لأنها تأخذ بعين الإعتبار البيانات ذات البعد الزمني و كذلك البعد المقطعي، و هذا ما جعلها أكثر فعالية ولها العديد من المزايا منها (Baltagi,2008):

1- تتضمن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، و من جانب آخر، تتميز بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بعدد أكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل.

2- الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

3- تساهم بيانات السلاسل الزمنية في الحد من إمكانية ظهور المشاكل التي تظهر في البيانات المقطعية أو الزمنية على سبيل المثال انعدام ثبات تباين الخطأ (Heteroscedasticity) و مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

4- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة لبيانات المقطعية أو الزمنية، و الذي يؤدي إلى نتائج متحيزة.

و في هذه الدراسة، تتمثل بيانات السلاسل المقطعية في دمج بيانات عينة مأخوذة من البنوك الفلسطينية وتمثل هذه البنوك البعد المقطعي للدراسة و عددها 6، عبر فترة زمنية تمتد من الربع الأول من سنة 2015 إلى الربع الرابع لسنة 2019 و تمثل هذه السنوات المقطع الزمني للدراسة.

بعد التعرف على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية و أهميتها، كذلك طبيعتها في الدراسة، لابد من اختيار الأساليب الإحصائية المتعلقة بالسلاسل الزمنية المقطعية لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها، و بإعتبار أن عدد الفترات الزمنية في الدراسة أقل من عدد المقاطع، فإن الأسلوب الأمثل لاختبار فرضيات الدراسة، استخدام النماذج الساكنة و التي تتضمن نموذج الأثار العشوائية (Random Effect Model)، نموذج الأثار الثابتة (Fixed Effect Model)، والنموذج الانحدار التجميعي (Poolد Regression Model)، وسيتم توضيح كل نموذج على حدا

بناء على ما سبق فإن نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) الأفضل لتحقيق أهداف الدراسة، صيغة عامة لنموذج الإنحدار الخطي هي :

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \quad (i = 1, 2, \dots, N; t = 1, 2, \dots, T; j = 1, 2, \dots, K)$$

حيث أن:

Y_{it} : المتغير التابع في النموذج للبنك i ، خلال الزمن t .

B_{0i} : ثابت الإنحدار لكل بنك i ، بافتراض ثبات المقطع عبر الزمن.

B_j : معامل المتغير المستقل j .

X_{jit} : المتغيرات المستقلة وعددها j في البنوك i خلال الزمن t .

ε_{it} : الخطأ العشوائي في البنك i ، خلال الزمن t .

و من خلال النموذج نلاحظ وجود بعدين، البعد المقطعي ويمثل البنوك، و البعد الثاني و هو الزمن الذي تمت فيه دراسة البنوك، وعليه في كل فترة زمنية t يتم ملاحظة n من البنوك، و يكون بذلك يكون عدد المشاهدات الكلية في النموذج عبارة عن $n*t$.

أولاً: نموذج الإنحدار التجميعي (Pooled Regression Model)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يفترض هذا النموذج ثبات جميع معاملات النموذج (B_{i0}, B_j) عبر الزمن، بافتراض أن تأثير الزمن ثابت، ويقوم هذا النموذج بتقدير معاملات المتغيرات المستقلة لكل بنك (Cross Sections)، وفي هذه الحالة يعامل النموذج بطريقة كلاسيكية حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلماته، ويمكن كتابة نموذج الإنحدار التجميعي كما يلي:

$$Y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

حيث يفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر، و يكون تباين الخطأ العشوائي ثابت. $(E(\varepsilon_{it}) = 0, \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2)$

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)

يهدف هذا النموذج إلى تحديد سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (بنوك) بشكل مستقل، من خلال جعل المقطع (B_0) يتفاوت من بنك إلى آخر، حيث يسمح هذا النموذج بوجود إختلاف بين البنوك من خلال تقدير المقطع لكل بنك، ويكون المقطع متغير بين البنوك وثابت عبر الزمن، مع بقاء معاملات المتغيرات المستقلة ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية. و بالتالي يمكن التعبير عن هذا النموذج بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = B_{0i} + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

و يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة (FEM) في هذا النموذج، أن المقطع (B_0) لكل بنك لا يتغير عبر الزمن، و إنما يتغير فقط عبر البنوك، كما ويفترض هذا النموذج أن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر ، و يكون تباين الخطأ العشوائي ثابت. $(E(\varepsilon_{it}) = 0, \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2)$

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model)

في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، يتم إفتراض أن الخطأ العشوائي (ε_{it}) يأخذ شكل التوزيع الطبيعي بوسط حسابي يساوي صفر، و تباين ثابت يساوي σ^2 . و لكي يكون تقدير معاملات النموذج (FEM) صحيحة و غير متحيزة، يتم افتراض أن تباين حد الخطأ ثابت (متجانس) لجميع البيانات المقطعية (البنوك) ولا يوجد أي ارتباط ذاتي عبر الزمن لكل مجموعة من البيانات المقطعية في فترة زمنية محددة.

ويعتبر نموذج التأثيرات الثابتة العشوائية (REM) ملائماً في تقدير المعاملات في حالة عدم إكمال الفروض المذكورة سابقاً، حيث يقوم هذا النموذج بمعاملة المقطع (B_{0i}) كمتغير عشوائي يأخذ وزن يساوي (μ)، و المعادلة التالية توضح ذلك:

$$B_{0i} = \mu + v_i$$

و بالتالي يمكن الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية (REM) كما يلي :

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k B_j X_{jit} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث يشير إلى الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية لكل بنك، بحيث يحتوي النموذج على الخطأ المركب والذي يتكون من $v_i + \varepsilon_{it}$ ، بالتالي فإن الخطأ المركب يأخذ نفس خصائص الأخطاء العشوائية الأخرى، حيث تكون قيمة الوسط حسابي صفر، والتباين ثابت ويساوي $\sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$ ، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM) يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares-GLS)، ويطلق عليه أحياناً نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model).

ولتحديد أي النماذج من النماذج الثلاثة الأكثر ملائمة، يتم الاعتماد على إختبارين، الإختبار الأول الخاص بالمفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي و نموذج التأثيرات الثابتة (PRM & REM) من خلال إختبار مضاعف لاجرانج (Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ، يتم التوقف عند هذه المرحلة و يعتبر النموذج التجميعي (PRM) هو الأكثر ملائمة للبيانات، بينما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فيتم بعد ذلك إجراء الإختبار الثاني المتمثل بإختبار هوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية (FEM & REM)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فيشير ذلك لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

للبيانات، بينما اذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فيشير ذلك لملائمة نموذج التأثيرات العشوائية (REM) (Hausman, 1997) .

3.8 اختبار التوزيع الطبيعي و القيم المتطرفة (Normal Distribution & Test Outliers Value)

تضمنت هذه الدراسة أربعة نماذج مدى تأثر الأداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة المقدرة ب (5) سنوات ممتدة من (2015-2019)، وذلك بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المتمثلة: بالتضخم، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة، نصيب الفرد من الناتج الاجمالي، و الدين العام، و الأداء المالي للبنوك الممثل بأربعة متغيرات (صافي الربح، حجم الودائع، التسهيلات الائتمانية، الديون المتعثرة). يعتبر الشرط الأول من شروط صلاحية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data models) خلو البيانات من القيم المتطرفة التي بدورها تؤثر بشدة على توزيع البيانات (Mehmetoglu & Jakobsen,2017)، فتعاني البيانات من وجود قيم متطرفة إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل التفرطح (Kurtosis) لها أكبر من (9)، أو القيمة المطلقة لمعامل الالتواء (Skewness) أكبر من (2) (Schmider et al,2010)، و في حال عدم تحقق هذا الشرط تتم معالجة البيانات من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي، الجذر أو غيرها من الطرق.

و لتحديد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة تحتوي على قيم متطرفة، تم حساب كل من معامل التفرطح و معامل الالتواء لتوزيع البيانات كما هو موضح في الجدول (3.6)، و من خلال النتائج نلاحظ أن جميع المتغيرات لا تعاني من وجود القيم المتطرفة عدا متغير الديون المتعثرة، نلاحظ أن هذا المتغير يعاني من وجود قيم متطرفة، و من أجل خفض احتمالية تأثر البيانات بالقيم المتطرفة؛ تم اخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذا المتغير.

فيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي، سيتم اختبار اعتدالية البيانات لتحديد طبيعة مصفوفة الارتباطات التي سيتم من خلالها اختبار الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة فقط و اعتدالية البيانات لايعد شروط من شروط بناء النماذج الخاصة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Oppong &

Shapiro-Wilk) و لاختبار التوزيع الطبيعي سيتم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Pattanayak, 2019)، و لتحديد طبيعة توزيع البيانات و الذي تنص فرضيته الصفرية على اعتدالية البيانات، و من خلال النتائج الواردة في الجدول (3.6) نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي عدا البطالة و نصيب الفرد، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية لهذه للمتغيرات أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبناء على ذلك سيتم لتقييم الارتباطات بين المتغيرات المستقلة باستخدام معاملات بيرسون.

جدول رقم (3.6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	التفرطح (Kurtosis)	الالتواء (Skewness)	عدد المشاهدات (N)	قيمة الاختبار (Z-value)	الدلالة الإحصائية (Sig.)
التضخم (INF)	1.25	0.33	30	2.63	0.00**
الناتج المحلي الاجمالي (Real GDP)	2.85	1.20-	30	3.82	0.00**
البطالة (UE)	1.60	0.40-	30	1.46	0.07
الدين العام (EDP)	2.57	0.72	30	2.54	0.01**
نصيب الفرد (GDP per capita)	1.94	0.51-	30	0.77	0.22
صافي الربح (P&L)	4.19	1.62	30	4.57	0.00**
حجم الودائع (D)	4.17	1.59	30	4.64	0.00**
التسهيلات (CF)	4.40	1.58	30	4.17	0.00**
الديون المتعثرة (BD)	10.91	2.86	30	5.38	0.00**

** دالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

4.1 تمهيد

بالإستناد إلى ما تم عرضه في الفصل السابق المتعلق بمنهجية الدراسة، يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها في دراسة مدى تأثير الأداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2015/1/1 وحتى 2019/1/31، بحيث يحتوي هذا الفصل على بندين، الأول المتعلق باختبار صلاحية بيانات الدراسة، أما الثاني فمتعلق باختبار فرضيات الدراسة بالإعتماد على نماذج البيانات الزمنية المقطعية (Panel data models)، من أجل الوصول إلى النتائج، وذلك ليتسنى مناقشتها والتوصل إلى التوصيات المناسبة في الفصل اللاحق.

4.2 صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي

بداية، وقبل البدء بعملية تحليل البيانات واختبار الفروض، لا بد التأكيد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وذلك من خلال تحقق مجموعة من الشروط الخاصة بعملية بناء نماذج البيانات الزمنية المقطعية المتمثلة إختبار إستقرار السلاسل الزمنية (Stationary Test)، إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)، إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)، وأخيراً إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) والتي سيتم تناولها في هذا الفصل على التوالي.

4.2.1 إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (Stationarity test)

قبل تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك، لا بد من التأكد من إستقرارية بيانات المتسلسلات الزمنية (عدم وجود جذر وحدة) لمتغيرات الدراسة بعدما تم معالجة القيم المتطرفة فيها، ولاختبار ذلك تم استخدام إختبار

ليفين (Levin-Lin-Chu (LLC)) لملائمته للبيانات المقطعية المتوازنة (Balanced) كما هو حال في هذه الدراسة (Levin et al,2002).

أكد Phillips et al. (2000) على إمكانية عدم دراسة إستقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في حال كانت عدد المقاطع أكبر من عدد سنوات الدراسة أو في حال كانت عدد سنوات الدراسة أقل من 10 سنوات، وبالرغم من اقتصار الدراسة على فترة مقدرة بخمس سنوات والواقعة خلال الفترة الممتدة من 2015/1/1 وحتى 2019/12/31 وهي أقل من عدد المقاطع والبالغة 6 مقاطع ، قام الباحث بدراسة إستقرار البيانات للمتغيرات قيد الدراسة كما هو موضح في جدول رقم (4.1)، وتشير النتائج إلى استقراريه كل من متغير التضخم، الدين العام، نصيب الفرد وصافي الربح، بحيث كانت قيمة الدلالة الاحصائية لاختبار استقرارية البيانات لهذه المتغيرات أقل من مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، في حين أظهرت النتائج عدم إستقرارية (وجود جذر وحدة) المتغيرات الأخرى.

جدول (4.1): نتائج إختبار Levin-Lin-Chu (LLC) لإستقرارية بيانات الدراسة

الدلالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (t-value)	متغيرات الدراسة
0.00**	-5.71	التضخم (INF)
1.00	26.34	الناتج المحلي الاجمالي (Real GDP)
0.21	0.79-	البطالة (UM)
0.00**	-5.53	الدين العام (EDP)
0.00**	-67.01	نصيب الفرد (GDP per capita)
0.02**	-1.99	صافي الربح (P&L)
1.00	9.41	حجم الودائع (D)
0.99	3.55	التسهيلات (CF)
0.97	1.91	الديون المتعثرة (Log BD)

**دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

4.2.2 إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)

يُعد التداخل الخطي (Multicollinearity) من الشروط التي يجب التأكد منها بعد إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لأي نموذج يراد دراسته بحيث أن حدوث التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة يؤدي إلى وجود تضخم في النموذج المقدر وعدم قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التباين في المتغير التابع، وعليه سيتم قياس التداخل الخطي بطريقتين الأولى إحتساب معامل تضخم التباين (**Variance- inflation factor**)، والثانية قياس معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج الواحد، وقد بين (Gujarati,2010) بأن الحصول على قيمة **VIF** أعلى من 10 يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المقصود، كما وأكد (Kennedy,1985) بأن الحصول على قيمة معامل إرتباط بين متغيرين من المتغيرات المستقلة في نموذج واحد أعلى من 0.8 يشير أيضا على وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج قيد الدراسة، من خلال النتائج الواردة في جدول (4.2) نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 0.80، عدا معامل الارتباط بين متغير التضخم والدين العام، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.87)، مما يعني وجود متغير التضخم ومتغير الدين العام في نموذج واحد سيؤدي الى وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج المدروس، وبالتالي الحصول على نتائج غير دقيقة، ولمعالجة هذه المشكلة سنقوم بحذف متغير التضخم وذلك لارتباطه مع المتغيرات الأخرى بشكل قوي حيث بلغت قيم معامل الارتباط بين متغير التضخم و كل من المؤشرات الاقتصادية الأخرى والمتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي، البطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (0.21)، (-0.36) و (-0.72) على التوالي، أما فيما يتعلق بقيم **VIF** للمتغيرات المستقلة أظهرت النتائج أن قيم **VIF** لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (13.00) وهي قيمة أكبر من 10، مما يعني أن النموذج ما زال يعاني من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة ولحل هذه المشكلة ومن أجل التوصل الى نتائج دقيقة تم استبعاد متغير الناتج المحلي الاجمالي من الدراسة، في حين أظهرت قيم **VIF** للمتغيرات الأخرى قيم مقبولة لم تتجاوز (10)، وبالتالي سيتم إجراء الدراسة بوجود المتغيرات الاقتصادية التالية البطالة، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وأخيرا الدين العام، في حين سيتم استثناء التضخم والناتج المحلي الاجمالي من الدراسة، بالتالي لا يمكن دراسة أثر هذه المؤشرات على الاداء المالي، مما يؤدي الى عدم دراسة الفرضية الرابعة والفرضية الخامسة من جميع الفرضيات الرئيسية.

جدول (4.2): إختبار التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة

VIF	GDP per capita	EDP	UM	Real GDP	INF	المتغيرات المستقلة
					1	INF
13.00				1	0.21	Real GDP
7.38			1	0.70**	-0.36	UM
2.47		1	-0.20	0.30	0.87**	EDP
3.84	1	-0.30	0.30	0.00	-0.72**	GDP per capita

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% ؛ ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

4.2.3 إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة النموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع غير حقيقي نتيجة ذلك الارتباط، ولتحقق من ذلك تم استخدام إختبار ولد-ريدج (Wooldridge Test) لدراسة الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن جميع النماذج تعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات، بحيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية في جميع النماذج أقل من مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) لكل منها، وسيتم التغلب على هذه المشكلة في النماذج المذكورة بالإعتماد على . (Hoechle, 2007)

جدول (4.3): إختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة

الدلالة الإحصائية (Sig.)	قيمة الاختبار (F)	المتغيرات التابعة
**0.00	15.23	صافي الربح (P&L)
**0.00	6.52	حجم الودائع (D)
**0.00	4.52	التسهيلات (CF)

**0.00	10.89	اللوغاريتم الطبيعي للديون المتعثرة (Log BD)
--------	-------	---

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% ؛ ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

4.2.4 إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الإفتراضات الهامة للإنحدار الخطي (Homoskedasticity)، وللتحقق من ذلك الفرض تم استخدام إختبار بروش-بيجين (Breusch-Pagan / Cook-Weisberg)، حيث أظهرت النتائج ثبات تباين الأخطاء العشوائية في نماذج الدراسة، بحيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لكل منها كما هو موضح في الجدول (4.4).

جدول (4.4): إختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة

المتغيرات التابعة	قيمة الإختبار (χ^2)	الدلالة الإحصائية (Sig.)
صافي الربح (P&L)	0.23	0.63
حجم الودائع (D)	1.81	0.18
التسهيلات (CF)	2.19	0.14
اللوغاريتم الطبيعي للديون المتعثرة (Log BD)	0.50	0.48

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% ؛ ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

4.3 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

تضمن الفصل السابق صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، و في هذا الفصل يستعرض الباحث النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة على التوالي:

1- أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال صافي الربح

في هذا البند يستعرض الباحث النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الأولى والتي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال مؤشر صافي الربح "

ينبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تنص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال مؤشر صافي الربح.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال مؤشر صافي الربح .

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال مؤشر صافي الربح.

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الأولى، تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و ذلك بالاعتماد على نتيجة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان، حيث أظهرت النتائج الواردة في جدول (4.5) إلى وجود أثر للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال مؤشر صافي الربح في البنوك الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الرئيسية الأولى، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على تفسير التباين في مؤشر صافي الربح بمقدار 29.42%.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على مؤشر صافي الربح في البنوك الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.09) وهي أقل من مستوى دلالة $(\alpha=0.10)$ ، مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية الأولى عند مستوى دلالة $(\alpha=0.10)$ ، فزيادة نسبة البطالة بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في صافي الربح بمقدار \$1411050، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والدين العام على مؤشر صافي الربح للبنوك، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منها على التوالي (0.56) و(0.73)، مما يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثانية والثالثة.

جدول (4.5) : نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال صافي الربح

المتغيرات المستقلة	المعاملات B	دالة الاختبار z-statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الإنحدار B_0	-3.45e^7	-3.92	0.01
البطالة (UM)	1411050	2.10	0.09*
الدين العام (EDP)	-2120.327	-0.36	0.73
نصيب الفرد (GDP per capita)	6069.199	0.63	0.56
اختبار معامل لاجرنج (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(54.12 ، Sig=0.00<0.05)	
اختبار هوسمان (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(1.00 ، Sig=0.00<0.05)	
اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(62.88 ، Sig=0.00<0.05)	
معامل التحديد (R^2)		0.2924	

المتغير التابع : صافي الربح *، ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% و 5% على التوالي.

2- أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع

في هذا البند يستعرض الباحث النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثانية والتي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع"

ينبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تنص كل منها على:

أ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال حجم الودائع.

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وذلك بالاعتماد على نتيجة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان، بحيث أظهرت النتائج الواردة في جدول (4.6) إلى وجود أثر للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع في البنوك الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الرئيسية الثانية، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على تفسير التباين في حجم الودائع في البنوك بمقدار 37.68%.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع في البنوك الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.01) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية الأولى، فزيادة نسبة البطالة بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في حجم الودائع في البنوك بمقدار 1.76 مليون دولار، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج

المحلي والدين العام على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية لكل منها على التوالي (0.91) و (0.14)، مما يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثانية والثالثة.

جدول (4.6) : نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع

المتغيرات المستقلة	المعاملات B	دالة الاختبار z-statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الإنحدار B_0	-5.61e^9	-1.53	0.14
البطالة (UM)	1.76e^8	2.87	0.01**
الدين العام (EDP)	751680.8	1.53	0.14
نصيب الفرد (GDP per capita)	122046.5	0.12	0.91
اختبار معامل لاجرنج (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(51.27 ، Sig=0.00<0.05)	
اختبار هوسمان (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(1.00 ، Sig=0.00<0.05)	
اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(4.23 ، Sig=0.02<0.05)	
معامل التحديد (R^2)		0.3768	

المتغير التابع : حجم الودائع، *، ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% و 5% على التوالي.

3- أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية

في هذا البند يستعرض الباحث النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الثالثة والتي تنص على " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية "

ينبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تنص كل منها على:

أ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة.

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة، تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وذلك بالاعتماد على نتيجة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان، و بحيث أظهرت النتائج الواردة في جدول (4.7) إلى وجود أثر للمؤشرات الاقتصادية على التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الرئيسية الثالثة، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على تفسير التباين في التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك بمقدار 49.26%.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية

الفرعية الأولى، فزيادة نسبة البطالة بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك بمقدار 16.3 مليون دولار، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لدين العام على التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.088) و هي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.10$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية الثانية، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي على التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.92)، مما يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثانية

جدول (4.7) : نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك

المتغيرات المستقلة	المعاملات	دالة الاختبار	الدلالة الإحصائية
	B	z-statistic	Sig.
ثابت الإنحدار B_0	-5.03e ⁹	-1.92	*0.07
البطالة (UM)	1.63e ⁸	3.72	0.00**
الدين العام (EDP)	629108.6	1.79	*0.088
نصيب الفرد (GDP per capita)	75799.98	0.110	0.92
اختبار معامل لاجرنج (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(Sig=0.00<0.05	51.27)
اختبار هوسمان (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(Sig=0.00<0.05	1.00)
اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)		(Sig=0.00<0.05	6.80)
معامل التحديد (R^2)			0.4926

المتغير التابع: التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك، *، ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% و 5% على التوالي.

4- أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة
في هذا البند يستعرض الباحث النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية الرابعة والتي تنص " لا يوجد أثر
ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال
الديون المتعثرة"

ينبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية، سيتم دراستها على التوالي، و تنص كل منها على:

أ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال
الديون المتعثرة.

ب- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال
الديون المتعثرة.

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الاداء المالي للبنوك
الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة.

للإجابة عن فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة، تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وذلك
بالاعتماد على نتيجة اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان، بحيث أظهرت النتائج الواردة في
جدول (4.8) وجود أثر للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال
الديون المتعثرة، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)،
مما يؤدي الى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية
القدرة على تفسير التباين في الديون المتعثرة في البنوك بمقدار 59.00%.

أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة
على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة، حيث بلغت قيمة الدلالة
الاحصائية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية
الأولى، فزيادة نسبة البطالة بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في الديون المتعثرة في البنوك بمقدار (exp)

0.52424611 = 1.69 مليون دولار، إضافة الى ذلك أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لدين العام على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.09) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha=0.10$)، مما يؤدي الى رفض الفرضية الفرعية الثانية، فزيادة الدين العام بمقدار 1% يؤدي الى زيادة في الديون المتعثرة في البنوك بمقدار **exp(0.001489)=1** مليون دولار، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي على الاداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة، حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية (0.92)، مما يؤدي الى قبول الفرضية الفرعية الثانية

جدول (4.8) : نتائج نموذج (FEM) لدراسة أثر للمؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المقاس من خلال الديون المتعثرة

الدلالة الإحصائية Sig.	دالة الاختبار z-statistic	المعاملات B	المتغيرات المستقلة
0.157	-1.47	7.53487	ثابت الإنحدار B_0
**0.00	5.01	0.5242461	البطالة (UM)
*0.091	1.77	0.001489	الدين العام (EDP)
0.157	-1.47	-0.0025425	نصيب الفرد (GDP per capita)
(33.38، Sig=0.00<0.05)		اختبار معامل لاجرنج (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)	
(1.00، Sig=0.00<0.05)		اختبار هوسمان (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)	
(10.07، Sig=0.00<0.05)		اختبار نموذج الدراسة (قيمة الاختبار، قيمة الدلالة الإحصائية)	
0.5900		معامل التحديد (R^2)	

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للديون المتعثرة ، * ، ** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 10% و 5% على التوالي.

النتائج والتوصيات

5.1 نتائج الدراسة و مناقشتها مع الدراسات السابقة

• أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال صافي الربح

أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال صافي الربح في البنوك الفلسطينية ، بحيث أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على تفسير التباين في صافي ربح البنوك بمقدار 29.42%، أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال صافي الربح ، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و الدين العام على صافي الربح للبنوك، ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن المؤشرات الاقتصادية مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة و تعتبر هذه القطاعات هي الأساس في ربحية البنوك فبتالي سوف يتأثر صافي ربح البنوك بهذه المؤشرات ، وقد إتفق مع الباحث في ذلك دراسة (الخزاعلة ومنصور، 2017) حيث كانت نتيجة دراستهم تؤكد بوجود علاقة إيجابية بين ربحية البنك والنمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي.

• أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع

أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع في البنوك الفلسطينية بحيث أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على تفسير التباين في حجم الودائع في البنوك بمقدار 37.68%، أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال حجم الودائع ، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نصيب الفرد من اجمالي

النتائج المحلي و الدين العام على حجم الودائع في البنوك، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن المؤشرات الاقتصادية لها تأثير الاكبر على الوضع الاقتصادي وإن حجم الودائع في البنوك يعتمد على توفر السيولة النقدية في السوق والتي تعتمد على الوضع الاقتصادي في فلسطين فبتالي سوف يتأثر حجم الودائع بالمؤشرات الاقتصادية ، وقد إتفق مع الباحث في ذلك دراسة (الخرزاعلة ومنصور، 2017) و (ابوعيدة، 2016) حيث أكدت الدراسات بوجود علاقة ايجابية بين حجم الودائع و الاقتصاد .

• أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية

أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الفلسطينية بحيث أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على تفسير التباين في التسهيلات الائتمانية المقدمة في البنوك بمقدار 49.26% ، أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة والدين العام على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال التسهيلات الائتمانية ، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي على التسهيلات الائتمانية في البنوك، ويفسر الباحث هذه النتيجة الى أنه حسب النتيجة السابقة التي تبين فيها أن المؤشرات الاقتصادية لها تأثير على حجم الودائع في البنوك والتي تعتمد عليها البنوك بشكل مباشر في تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء ، فبالنتالي سيكون هناك تأثير للمؤشرات الاقتصادية على التسهيلات الائتمانية ايضاً من خلال تأثيرها على حجم الودائع في البنوك ، وقد إتفق مع الباحث في ذلك دراسة (الخرزاعلة ومنصور، 2017) و (ابوعيدة، 2016) و (Korkmaz,2015) حيث أكدت جميع هذه الدراسات بوجود علاقة ايجابية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة والاقتصاد أو النمو الاقتصادي .

• أثر المؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال الديون المتعثرة

أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك المقاس من خلال الديون المتعثرة في البنوك الفلسطينية بحيث أظهرت النتائج أن للمؤشرات الاقتصادية القدرة على

تفسير التباين في الديون المتعثرة في البنوك بمقدار 59.00% ، أما فيما يتعلق بالفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة والدين العام على الأداء المالي للبنوك المقاس من خلال الديون المتعثرة ، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على التسهيلات الائتمانية في البنوك، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن المؤشرات الاقتصادية هي المؤثر الأهم على الوضع الاقتصادي وإن الديون المتعثرة في البنوك تعتمد بشكل رئيسي على الوضع الاقتصادي في السوق فبتالي سوف تتأثر الديون المتعثرة في البنوك في المؤشرات الاقتصادية، وقد إتفق مع الباحث في ذلك دراسة (الخرزاعلة والخوالدة، 2015) و (Ray,2013) حيث أكدت الدراسات بوجود علاقة ايجابية بين الديون و الاقتصاد .

5.2 الاستنتاجات

يمكن تلخيص الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في النقاط التالية :

1- فيما يخص تحقيق الهدف الأول والثاني الذي تم قياسهم من خلال فرضيات الدراسة ، فقد وجد الباحث أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق الهدفين أيضاً تم وضع فرضيات فرعية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة البطالة على جميع متغيرات الأداء المالي للبنوك ، وأظهرت أيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية الى الدين العام على التسهيلات الائتمانية والديون المتعثرة ، في حين أثبتت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على متغيرات الأداء المالي للبنوك .

2- أما بخصوص تحقيق الهدف الثالث والرابع الذي تم تحقيقهم من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي قدمت إضافة علمية يمكن الاستفادة منها في السياسات النقدية للاقتصاد الفلسطيني واستخدمها في الدراسات اللاحقة .

5.3 التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة أن تهتم الجهات الناظمة للقطاع المالي (سلطة النقد) بمدى تأثير الاداء المالي للبنوك الفلسطينية بالمؤشرات الاقتصادية لما لها أثر على أداء وقدرة هذه البنوك في تحقيق عوائدها وتقديم خدماتها .
- ينبغي أن تقوم الحكومة الفلسطينية بتطوير بيئة اقتصادية مستقرة وثابتة من شأنها ان تدعم البنوك وتزيد من إيراداتها وتمكنها من تقديم خدماتها بأفضل صورة ممكنة.
- على البنوك الفلسطينية الأخذ بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية المختلفة عند اتخاذ القرارات المختلفة مما سيؤدي الى تخفيف من تأثيرها في هذه التقلبات .

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية

1. أبوعيدة عمر، (2016) "أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي"، دراسة منشورة في مجلة جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
2. أبو عيدة عمر ، (2016) " دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين "، دراسة منشورة في مجلة جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
3. بوعافية ايمان وعطالله سليمة ،(2020) " دور أدوات السياسة النقدية في زيادة القدرة الإقراضية للبنوك -دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA-وكالة المسيلة"،رسالة ماجستير،الجزائر
4. التميمي، يحيى (2007) "أثر تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني على أداء الاقتصاد الفلسطيني " ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ،منشورة في مجلة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. جبارين مي و عطوط سامح ، (2018) "أثر العوامل الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق في سوق فلسطين للأوراق المالية "،ورقة بحثية منشورة في مجلة جامعة طيبة،فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020) ،أداء الاقتصاد الفلسطيني لسنة 2019، رام الله ، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011)، مسح القوى العاملة، المفاهيم والمصطلحات، ص3 ، رام الله ،فلسطين
8. الخزايلة خلف و منصور ايمن، (2017) " هل يعزز أداء القطاع المصرفي النمو الاقتصادي؟ دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"،مقالة منشورة في مجلة (businessperspectives)،الاردن.

9. الخزاعلة احمد والحوالدة محمد ،(2015) "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية"، دراسة منشورة في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، الاردن.
10. سلطة النقد الفلسطينية ،(2020)، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، التقرير السنوي لسنة 2019 ، رام الله ، فلسطين
11. عموص ، عبير(2017) "تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين " ، ورقة عمل منشورة على موقع سلطة النقد ،رام الله ، فلسطين .
12. نعييرات ، (2018) ، " الشيكات المرتجعة، أسبابها، وكيفية الحد منها"، مشروع تخرج منشور في مجلة جامعة النجاح الوطنية،فلسطين

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1. Amadeo K,(2018), Public Debt, Article published in The Balance Financial Review Board
2. Barone A,(2020), Bank, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
3. Barone A,(2021), Economic Indicator, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
4. Brock T,(2020), Nominal Gross Domestic Product, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
5. Boyle M,(2020), The National Debt Explained, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
6. Badar N & Badar M,(2015)" Impact of banking institutions on national economy an empirical study of time series analysis in Pakistan " , Article published in Journal of Governance and Regulation, Pakistan

7. Blanchard,(2000), Macroeconomics Textbook (2nd ed.), French
8. Baltagi ‘B. (2008). Econometric analysis of panel data. John Wiley & Sons.
9. Chen J,(2021), Demand Deposit, , Article published in Investopedia Financial Review Boardin
10. Chen J,(2021), Demand-Pull Inflation, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
11. Chen J,(2021), Credit facilities, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
12. Fernando J,(2021), Gross Domestic Product, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
13. Fernando J,(2021), Inflation, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
14. Gujarati ‘D. N. ‘Porter ‘D. C. ‘& Gunasekar ‘S. (2012). Basic econometrics. Tata McGraw-Hill Education.
15. Ganti A,(2021), Real Gross Domestic Product, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
16. Hausman‘J.A (1978).Specification testsineconometrics. Econometric / Journal of the econometric society ‘1251-1271.
17. Hargrave M,(2021) Investment Bank, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
18. Hayes A,(2021), Unemployment, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
19. Hayes A,(2021), Bank Revenue, Article published in Investopedia Financial Review Boardin

20. Kenza M & Eddine G,(2016) " The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries", Article published in the University of Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, Algeria
21. Korkmaz S,(2015) " the influence of banking credits on economic growth and inflation ", Article published in the Journal of Applied Finance & Banking, Turkey
22. Kagan J,(2020), Bank Deposits, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
23. Kagan J,(2020), Frictional Unemployment, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
24. Kagan J,(2020), Commercial or corporate banks, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
25. Kenton W,(2020), Cost-Push Inflation, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
26. Kenton W,(2020), Structural Unemployment, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
27. Kenton W,(2021), Coincident Indicator, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
28. Kenton W,(2021), Net Income, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
29. Kagan J,(2020), Retail Credit Facility, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
30. Kagan J,(2021), Revolving loan facility, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
31. Kagan J,(2021), committed facility, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
32. Kagan J,(2020), Returned Payment, Article published in Investopedia Financial Review Boardin

33. Kennedy P. (1985). A guide to econometrics (2nd ed.). UK: MIT Press Cambridge Massachusetts. Rogers.
34. Levin A, Lin C. F. & Chu C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties/ Journal of econometrics 108(1) 1-24.
35. Majaski C,(2021), Retail Banking, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
36. Mazelliu M & Zogjani J, (2015) "the impact of financial segment on economic growth Evidence from Kosovo", Article published in the Mediterranean Journal of Social Sciences, Rome, Italy.
37. Mehmetoglu M. & Jakobsen T. G. (2017). Applied Statistics Using Stata: A Guide for the Social Sciences. 1st ed. London: SAGE Publications Ltd.
38. Olowofeso, E. O., Adeleke, A. O., & Udoji, A. O,(2015)" the impact of credit in private sector on economic growth in Nigeria" Article published in CBN Journal of Applied Statistics, Nigeria
39. Oppong, G. K., & Pattanayak, J. K. (2019). Does investing in intellectual capital improve productivity? Panel evidence from commercial banks in India. Borsa Istanbul Review, 19(3), 219-227.
40. Potters C,(2021), Lagging Indicator, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
41. Potters C,(2021), Cyclical Unemployment, Article published in Investopedia Financial Review Boardin
42. Ray M, (2013)" studied the causal dynamic associations between the degree of financial development gauged by gross domestic capital formation to GDP, gross domestic savings to GDP and the ratio of outstanding debt to GDP", Article published in Research Journal of Finance and Accounting, India.
43. Segal T,(2020), Central Bank, Article published in Investopedia Financial Review Boardin

44. Schmider, E., Ziegler, M., Danay, E., Beyer, L., & Bühner, M. (2010). Is it really robust?. Methodology.
45. Tuovila A,(2021), Bad Debt, Article published in Investopedia Financial Review Boardin

ثالثاً:المواقع الإلكترونية :

1. بورصة فلسطين . www.pex.ps
2. سلطة النقد الفلسطينية . www.pma.ps
3. هيئة سوق رأس المال . www.pcma.ps
4. بنك فلسطين . www.bop.ps
5. البنك الإسلامي العربي . www.aibnk.com
6. البنك الإسلامي الفلسطيني . www.islamicbank.ps
7. بنك الأستثمار الفلسطيني . www.pinvbank.com
8. بنك القدس . www.qudsbank.ps
9. البنك الوطني www.tnb.ps
- 10.مجلة علمية www.investopedia.com